DOI:

[10.3927/52065149](https://doi.org/10.3927/52065149)

Document Version

Other version

[Link to publication record in Manchester Research Explorer](#)

Citation for published version (APA):

Pormann, P., Karimullah, K., Carpentieri, N., Mimura, T., Selove, E., Das, A., Obaid, H., & Masry, S. (2017).
. University of Manchester. <https://doi.org/10.3927/52065149>

Citing this paper

Please note that where the full-text provided on Manchester Research Explorer is the Author Accepted Manuscript or Proof version this may differ from the final Published version. If citing, it is advised that you check and use the publisher's definitive version.

General rights

Copyright and moral rights for the publications made accessible in the Research Explorer are retained by the authors and/or other copyright owners and it is a condition of accessing publications that users recognise and abide by the legal requirements associated with these rights.

Takedown policy

If you believe that this document breaches copyright please refer to the University of Manchester's Takedown Procedures [<http://man.ac.uk/04Y6Bo>] or contact uml.scholarlycommunications@manchester.ac.uk providing relevant details, so we can investigate your claim.

Ibn al-Minfāh

S3->S6: MS Hekimoğlu 574, ff. 125b–155b [AH 698, AD 1298]

P8: MS Paris, Bibliothèque nationale de France, arabe 2841, ff. 1b-40a [AH 678, AD 1280]

(MS St. Petersburg, National Library of Russia. firk. arab. 45 [Gregor Schwab])

Introduction

[P8 1b] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام العالم نجم الدين أحمد المعروف بابن المنفأخ أحمدك يا أبدي الوجود وأشكرك يا سرمدى الوجود.

أما بعد فإني كنت أملت على¹ بعض من قرأ علي كتاب الفصول البقرائية نكتاً على بعض الفصول تجري مجرى الاعتراضات وإنما هي شكوك اعترضتني² عند البحث عن معاني هذا الكتاب ولم تخطر³ لي الأجوبة عنها في ذلك الوقت ولا فحصت عنها ظناً أن ستقدح أجوبتها من زنادها الأفكار الذكية وتبرز من خدور⁴ الخواطر إنكار هذه السببية نخوة للإجابة عنها وعصبية لهذه الفصول التي معظم الاستفادة في هذه الصناعة منها. وإذ الزمان قد خلا من الطالب والمتطبين شغلهم المكاسب عن المطالب فلذلك لائحة⁵ هذه الصناعة الشريفة قد انكشفت شمسها واندرست بذوي الجهالة دروسها. فلما اشتهرت هذه الاعتراضات وأخذت

1. [in marg. P8: om. P8, om. S3

2. S3 اعترضني P8: [اعترضتني

3. S3 يخطر P8: [تخطر

4. S3 خدور P8: [خدور

5. S3 لائحه P8: [لائحة

منّي، خشيت أن تعتقد⁶ صحّة ما أوردته على هذه الفصول أو يتيقّن صواب⁷ قدحه في هذه الأصول فينطمس⁸ بذلك محاسن هذا الكتاب ويندرس بسببها ما فيه من النكت العجّاب. فحينئذ تحرّكت نعمتي للإجابة عن مشكلاتها المهملة أمرها واستخراج مكنون درّها واستحلاب درّها قاصداً بذلك فتح طريق يسلكه المتعلّم إلى التدقيق ومنهج يترقّى منه إلى معارج الحقائق الطّبيّة بالتحقيق. [P8 2a] واللّه يعضدنا بتوفيقه وهدينا إلى الحقّ من أقوم طريق.

i. 1

قال أبقرط: وقد ينبغي لك أن لا تقتصر⁹ على توخّي فعل ما ينبغي دون أن يكون ما يفعله المريض ومن يحضره كذلك¹⁰ والأشياء التي من خارج.

الشكّ: ما يفعله المريض ومن يحضره والأشياء [S3 126a] التي من خارج، إمّا أن تكون ممّا ينبغي للطبيب أن يفعله أو لا. فإن كانت ممّا ينبغي فهي داخلة في توخّي فعل ما ينبغي، وإن كان الثاني فما لا ينبغي لا حاجة إليه.

الجواب: إنّ مراد المقدّم أبقرط بقوله «لا تقتصر¹¹ على توخّي فعل ما ينبغي» ليس هو الأمر العامّ لكلّ ما ينبغي أن يقصد إليه في واجب التدبير، لكنّ مراده الأمر الخاصّ وهو ما يتعلّق بفضل الطبيب من استخراج التدبير مع قطع النظر عمّا سواه، ولهذا قال «لا تقتصر¹² على توخّي فعل ما ينبغي» أي فعلك دون أن تنظر¹³ في الأشياء

6. S3. يعتقد [P8: تعتقد].

7. S3. صوابه [P8: صواب].

8. S3. فينطمس [P8: فينطمس].

9. S3. يقتصر [P8: تقتصر].

10. P8. in marg. معلوم وفعل. add. [كذلك].

11. S3. يقتصر [P8: تقتصر].

12. S3. ينبغي لك أن لا يقتصر [P8: لا تقتصر].

13. S3. ينظر [P8: تنظر].

الأخر التي ذكرها وهي لا تلتفت¹⁴ إلى ما سواه لأنه ربّما اعتقد أنه قد قام بالواجب من جهته، وحيث كان ذلك قال له أبقرط «لا تقتصر» على هذا. فإنّه ربّما وقع الخطأ في صواب يهيئ له من التدبير إمّا في كمّيته¹⁵ وإمّا في كميّته¹⁶ أو في وقته أو في اختياره لأدويته وأغذيته أو لا قدّامه على ما لا يجب، أو يقع الخطأ من قبل من يحضر المريض، يعني به خدمه إذا لم يكن لهم معرفة بالمداواة أو لا خبره لهم بما يصفونه للمرضى من أدويتهم كاستقصاء طبخ ما يجب تخفيف طبخه وتقصير طبخ ضده أو يبالغون في سحق ما لا ينبغي أن يبالغ في سحقه وتخشين ضده أو في [P8 2b] أغذيتهم كتنقية طعام المحرور ظناً أنه يلدّ¹⁷ بذلك وأن يكون نافعا ونحو ذلك، أو يقع الخطأ من الأشياء التي هي واقعة من خارج كالهواء لا يكون موافقا أو المسكن أو البقعة أو الماء ونحو ذلك، كلّ هذه تغلط في صواب تدبير الطبيب. فلذلك نبّه أبقرط عليها ليحترز منها فلا يتوهّم أنّ الخطأ من قبل التدبير فينتفع عنه إلى خلافه.

i. 2

قال أبقرط: إن كان ما يستفرغ من البدن عند استطلاق البطن والقيء اللذين يكونان طوعاً من النوع الذي ينبغي أن ينقى منه البدن نفع ذلك وسهل احتماله، وإن لم يكون كذلك كان الأمر على الضد، وكذلك خلاء العروق فإنّها إن خلت من النوع الذي ينبغي أن ينقى¹⁸ منه نفع ذلك وسهل احتماله، وإن لم يكن كذلك كان الأمر على الضدّ.

الشكّ: اشتراط كلّ من الطوع والنوع في نفع المستفرغ وسهولة احتماله يلزم من عدم كلّ منها عدم النفع وسهولة الاحتمال لكن قد يكون الاستفراغ بالقسر ويكون من النوع الذي ينبغي استفراغه وينفع ويسهل احتماله.

الجواب: مراد أبقرط الاستفراغ المشروط ليس مطلق الاستفراغ بل ما يكون من المعدة والأمعاء على سبيل

14. S3. يلتفت: P8] تلتفت

15. S3. كمية: P8] كمّيته

16. S3. كميّة: P8] كميّته

17. S3. بلد: P8] يلدّ

18. Hu. يخلو. cf.] ينقى

الدفع منهما كما في الهبضة والخلفة لا ما يتجاوزها فإن الاستفراغ منها طوعاً إذا كان من النوع الواجب استفراغه أنفع وأسهل احتمالاً من كونه فسراً لأن مثل هذه إنما يكون من قوة الدافعة إذا وجد في هذه الأعضاء ما ينأ؟ في القوة [P8 3a] الطبيعية فتدفعه وتخلص هذه الأعضاء من ضرره بخلاف الخارج بالقسر أعني الأدوية المقيّنة والمسهلة فإن لا بد¹⁹ لهذه الأعضاء من أذى يلحقها منها إذ لها خصروصية بإضرارها ولعمل قواها فيها حتى تجذب منها وإليها وللمنجدب نفسه فلذلك إذا كان بهذه الأعضاء من الفضلات الرديئة ما يجب إخراجها منها وأخرج لهذه الأدوية تضاعف أذى هذه الأعضاء، ولا يؤمن مع ذلك حدوث آفة فيها فلا ينفع ولا يسهل احتمالها بخلاف دفعها لها طوعاً. وأيضاً فإن الفضلات التي تكون في هذه الأعضاء إذا اندفعت طوعاً سريعاً ما يندفع منها فيزول أذاها بزوالها، فلذلك ينفع ويسهل احتمالها وإن كثر، والذي يدل على أن أبقرات أراد ما خصصنا به قوله تقييد الاستفراغ في هذا الموضع بالقيء وهو يريد به المندفع من المعدة وبالاستطلاق وهو يريد به المندفع من الأمعاء. وأيضاً فإن ذكره لهذا الاستفراغ مقيّداً بالطوع والنوع ثم ذكر بعد ذلك الاستفراغ العام وهو خلاء العروق غير مقيّد بالطوع ليعم نوعي الاستفراغ الطوعي والقسري فإن هذا الاستفراغ ما دا؟ فيه من النوع سواء كان طوعاً أو كرهاً ينفع ويسهل احتمالها، وستعرف مراده بخلاء العروق.

شكّ ثان: الاستفراغ إذا كان طوعاً ومن النوع الذي ينبغي أن ينقى منه البدن ينفع ويسهل احتمالها يشهر مناقضه لقوله فيما بعد البراز الأسود الآتي من تلقاء نفسه كان مع حمى أو غير حمى فهو [P8 3b] من أردأ العلامات.

الجواب: قد بيّنا مراده بالاستفراغ طوعاً ومن النوع وما يريد به في أول الفصل، وبذلك يخرج الجواب عن هذا الشكّ بقيء وردد؟ الشكّ إنما بترجمة على قوله، وكذلك خلاء العروق فإنه هو الذي يوهّم المناقضة للفصل الآخر ولا مناقضة بينهما بالتحقيق. وذلك أن قول القائل الاستفراغ من النوع ينفع وقوله الاستفراغ من النوع لا ينفع إنما يتناقضا وبيان اختلاف موضوعهما أن الاستفراغ النافع ما كان على سبيل الاستنقاء وتخليص البدن وهو يراد أبقرات في الفصل الذي حكم ينفع الاستفراغ من النوع الذي ينبغي فيه، ودليل ذلك حكمه عليه بلفظ خلاء الذي لا يكون إلا مع النقاء فإن قوله وكذلك خلاء العروق من النوع الذي ينبغي أن ينقى منه البدن. أمّا الاستفراغ الذي لا ينفع فهو ما يكون لكثرة تولّد الفضل في البدن واستفراغه وهو مراد أبقرات في الفصل الآخر لأن هذا الفصل دليل تمكن السبب المولد له في البدن ودوام الاستفراغ معه يزيد؟ القوة ضعفاً مع تأذيها

19. [لا بدّ] in marg. P8.

بسببه، فلذلك يكون من أردأ العلامات، وعلى ذلك يصدق الفصلان ولا يناقضان.

i. 3

قال أبقرط: خصب البدن المفرط لأصحاب الرياضة خطر إذا كانوا قد بلغوا منه الغاية القصوى. وذلك أنه لا يمكن أن يشبتوا على حالهم تلك ولا يستقرّون. ولما كانوا لا يستقرّون [P8 4a] لم يمكن أن يزدادوا إصلاحاً، فبقي أن يميلوا إلى حال هي أردأ. ولذلك ينبغي أن ينقص من خصب البدن بلا تأخير كيما يعود البدن فيبتدئ في قبول الغذاء.

الشك: ليس لتخصيص خطر الخصب في الأبدان المرتاضة أولوية على خطره في غيرها بأصحاب الدعة بل ربّما كان الحكم بخطره في أصحاب الدعة أولى لأنّ التحلّل من الأبدان المرتاضة بالرياضة كثير. وذلك بخلاف أصحاب الدعة. ولذلك نجفّ الامتلاء فيهم أكثر. وذلك سبب لأنّ يكون الخطر فيهم أقلّ.

الجواب: أنّ خطر إفراط الخصب في الأبدان المرتاضة يزيد إضعافاً على خطر إفراطه في أبدان أصحاب الدعة لأنّ الخصب في أبدان أصحاب الدعة لا يبلغ مبلغه في الأبدان المرتاضة. وذلك لأنّ علّة زيادة الخصب زيادة البدل وقوّة القوى المتصرّفة فيه حتّى يتشبه بالبدن وزيادتهما بزيادة الحرارة الغريزية وهي في الأبدان المرتاضة زائدة على المستعملة للدعة للمرتاضة بل هي في أصحاب الدعة خادمة لعدم المتهيّ لها وللسكون، ولذلك يكون علّة الخصب فيهم ضعيفة أو كاتلمنعمة ولا يبلغون من إفراط الخصب مبلغ أصحاب الرياضة منه والأبدان المرتاضة لا يزال في الزيادة إلى الحدّ الذي لا يمكن تجاوزه فيها لقوّة الحرارة، ثمّ يقف عن الزيادة ويبقي ما كان ينصرف من الوارد في الزيادة الخصب في البدن بإفراط الخصب (omit?) وعدم [P8 4b] وفاء قوّته بالرياضة التي كانت قبل الإفراط فيبقى أيضاً ما كان ينصرف في خلفه مع الوارد للبدن فضلاً فيه، فربّما سدّ عروقه فحنق أو سقها؟ فخرج فأضعف القوّة وأسقطها منه، وربّما أعان على ذلك استعمالهم أشياء من رياضتهم العنيفة، وكلّ ذلك منتف في أبدان أصحاب الدعة فتبيّن إذن وجه خطر أصحاب إفراط الخصب في الأبدان المرتاضة عليه في غيرها.

i. 4

قال أبقرط: التدبير البالغ في اللطافة عسر مذموم في جميع الأمراض المزمنة لا محالة، والتدبير الذي يبلغ فيه الغاية القصوى من اللطافة في الأمراض الحادّة إذا لم تحتمله قوّة المريض فهو عسر مذموم.

الشك: أنّ اعتبار عدم الاحتمال في الأمراض الحادّة دون المزمنة يفهم منه عدم صحّة اعتباره فيها لكن في

المرضى أمراضاً مزمنة إذا احتملوا التدبير البالغ في اللطافة أعان على قصر مدد أعراضهم وتقريب منتهاها، وعلى ذلك لا يذمّ فيهم (ال: شا) مع احتمالهم له.

الجواب: من وجهين أحدهما أنّ حكم (ال: شا) بقراط برداءة هذا التدبير في الأمراض المزمنة بالنظر إلى مدّتها مطلقاً من حيث هي لا بالنظر إلى أحوال المرضى الخاصّة معها، وهذه الأمراض كيف كانت فيه داخلّة في حكم الطويل من الأمراض لأنّها أطول مدّة من مدّة الحادّة، ولذلك كمّ التدبير للبالغ في اللطافة فيها وحكم برداءة لأنّ القوّة لا تبقى معه فيها إلى منتهاها فوجب المنع من استعمال هذا التدبير البالغ في [P8 5a] اللطافة فيها.

الثاني: أنّ احتمال هؤلاء للتدبير البالغ في اللطافة يكون في قليل من الأحوال جزئية؟ كما في أوقات نواب الحمّيات المزمنة كالربع، فإنّ هذا التدبير ربّما احتمله أصحابها في وقت النوبة ولا يحتملونه فيما عداه فيكون حكم أبقرات برداءة هذا التدبير وذمّه في جميع الأمراض المزمنة بحسب غالب أوقاتها وأكثرها لا بحسب أوقاتها إلّا بحسب أوقاتها الخاصّة التي هي قليلة فيها. وأمّا الأمراض الحادّة فإنّ مددها تختلف فبعضها قصير جداً وينقضي في الرابع وبعضها طويل وأطول وينقضي في الأسبوعين (عين: فا) والثلاثة وإلى الأربعة. وقد يمتدّ حتّى تصير منقلبة، فلذلك ما لا ينفصل منها في أوّل بحران لا يحتمل أن يكون تدبيره في الغاية القصوى، فلذلك يكون يعلّق حكمه يذمّ التدبير الذي في الغاية القصوى فيما يتناول مدّته لأنّه يجتمع على قوّة حدّة المرض وتطاوله وتلطيف التدبير فلا تثبت القوّة فيه حتّى ينقضي، وهذه أكثر الحادّة، ولذلك أطلق القول يذمّ التدبير البالغ في اللطافة بقوله في جميع الأمراض المزمنة ولم يشبها؟ فيه عدم الاحتمال ولم يطلق القول يذمّه في الأمراض الحادّة بل قال جميع الأمراض الحادّة، ويريد أكثرها وشرط فيها عدم الاحتمال لتخصيص البعض الأقلّ. وأمّا ما لا يتجاوز إلى الأسبوع الثاني منها فيحتمل هذا التدبير ولا يذمّ فيه، وهذا في الحادّة.

وقد أورد أبو بكر زكريا الرازي على هذا الفصل قولاً كالشرح والتأويل [P8 5b] وهو يجب أن يحمل قول أبقرات في الأمراض المزمنة على الحمّيات وحدها فإنّ من الأمراض المزمنة ما ينتفع بالتدبير اللطيف كالنقرس والصرع كأنّه يرى أنّ جميع الحمّيات من الأمراض المزمنة إذ لم يخصّص منها منتهاء وهذا خطأ فإنّ الحمّيات الدموية والصفراوية الخالصة من الأمراض الحادّة لا من المزمنة، ويرى الصرع والنقرس من الأمراض المزمنة ويدبّر بالتدبير اللطيف وهذا أيضاً خطأ فإنّ لكلّ واحد من الأمراض ذوات النواب تدبيران تدبير من جهة أوقاته الكلّية وهو التغلّيط وتدبير من جهة أوقاته الجزئية وهو التلطيف لأنّه في ذلك الوقت في حكم الحادّ من الأمراض يقصر المدّة، ومراد أبقرات برداءة التدبير البالغ في اللطافة إنّما هو في الأمراض المزمنة من جهة أوقاتها وطولها لا من جهة أنّها تكون حادّة أو مضاهية للحادّة.

قال أبو القسم بن أبي صادق: التدبير البالغ في اللطافة ردى في جميع الأمراض المزمنة لأن هذه الأمراض شأنها أن تطاول والقوة لا تبقى إلى المنتهى مع هذا التدبير لكن يجب أن يستعمل فيها إما التدبير اللطيف أو ما هو أغلظ قليلاً، وهاهنا سها الرازي لأنه خفي عليه الفرق بين التدبير اللطيف والبالغ في اللطافة فإن المنقرس والمصرع تتحرك؟ فوثهما مع التدبير البالغ في اللطافة قبل المنتهى ولا كذلك مع التدبير اللطيف الذي هو غير بالغ في اللطافة.

وأقول أما قوله يسهو الرازي في أحده؟ التدبير اللطيف في مكان التدبير البالغ [P8 6a] في اللطافة في جميع الأمراض المزمنة، ولم يتعرض للتدبير اللطيفة ولا لغيره ولكنه أيضاً سها موافقته على حواز استعمال التدبير اللطيف في هذه الأمراض من المزمنة ولا يحوز استعماله أيضاً فيها فإن صاحب الصرع والنقرس لو دبراً في مدة مرضهم بالتدبير اللطيف وهو مثل كشك الشعير كما مثل عليه عالياً لانتحلت قواهم دون منتهى هذين المرضين وإنما²⁰ أن دبراً في أوقات النوائب فالتدبير لمثله في ذلك الوقت جائز. وقد حكم أبقرط بخطأ من يستعمل التدبير اللطيف من المرضى في الفصل الذي بعد هذا بقوله قد يخطئ المرضى على أنفسهم في التدبير اللطيف وما يريد جميع لكن يزيد من منتهى مرضه بعد وهم أصحاب الأمراض المزمنة على أن أبقرط ام يرد تدبير الأمراض المزمنة مقتضى الأوقات الجزئية فيها ولا مقتضى أحوال المرضى من ضعف قواهم مثلاً من أصل خلقهم أو لأسباب عارضة في أمراضهم لكنه يريد تدبير هذه الأمراض بالنظر إلى ما تقتضيه حالها أنفسهم فقط لا بالنظر إلى شيء آخر كما قدّمنا.

i. 5

قال أبقرط: في التدبير اللطيف قد يخطئ المرضى على أنفسهم خطأ يعظم ضرره عليهم، وذلك أن جميع ما يكون منه²¹ أعظم ما يكون منه من الغذاء الذي له غلظ يسير ومن قبل هذا صار التدبير البالغ في اللطافة في الأصحاء أيضاً خطراً لأن احتمالهم لما يعرض من خطائهم أقل ولذلك صار التدبير البالغ في اللطافة في أكثر الحالات أعظم خطراً [P8 6b] من التدبير الذي هو أغلظ قليلاً.

الشك: قد حكم بأن احتمال الأصحاء للخطأ الواقع بلطافة التدبير أقل فهو وإن كان أقل من احتمال المرضى لا يصح فإن المرضى ينبغي أن تضعف قواهم معه أكثر لأنه يتعاون عليها مقاومة المرض ونقص مدد الأرواح

20. supra lin.) P8] وإنما

21. Hu. من الخطأ. cf. add.] منه

الحاملة لها بلطف التدبير، فلذلك احتمال المرضى للخطأ بالتدبير اللطيف يكون أقل من احتمال الأصحاء له. الجواب: أنه يريد بقوله احتمال الأصحاء للخطأ في التدبير اللطيف لا بقياس الخطأ فيه في المرضى بل يريد بالخطأ فيه بقياس الخطأ في تدبيرهم بالتدبير الذي له غلظ، ويظهر ذلك ممّا في سياقة قوله بعد هذا وهو قوله ولذلك صار التدبير البالغ في اللطافة أعظم خطراً من التدبير الذي هو أغلظ قليلاً.

قال ابن زكريا الرازي على هذا قولاً كالشكّ عليه وهو أنّ الأبدان التي قد اعتادت الحميّة وبلطف الغذاء يكون ضرر الغليظ إذا اتفق لها أشدّ لأمرين أحدهما مخالفة العادة والثاني أنّ مثال هؤلاء ضعاف القوة وإذا كان هذا في الأصحاء خطر فهو في المرضى أخطر.

وأقول: والأبدان المعتادة بلطف الغذاء إذا دعتها الحاجة إلى التدبير البالغ في اللطافة فالميل فيها إلى ما هو أغلظ منه أقلّ خطراً واستعماله فيها أولى للعلّة التي ذكرها الرازي في شكّه وهو قوله لأنّ أمثال هؤلاء ضعاف القوة والتدبير البالغ في اللطافة ممّا يزيد قواهم [P8 7a] ضعفاً فالذي هو أغلظ قليلاً في حفظ قواهم أحوط كما ذكره أبقرط، ثمّ ولو؟ وافقناه على ورود شكّه لما ورد على كلام أبقرط لأمرين أحدهما أنّ القانون الكلّي إذا أعطى في التعليم فإنّما يعطي مقطوع النظر عن جزئياته؟ وخلوه عن الموانع والمقتضيات التي هي على خلاف الأصل في إطلاقه ويحدث لأسباب أخرى تقتضي العلاجات بقوانين كلّية أخرى، ولا يجب اعتبارها معه الثاني أنّ أبقرط لم يهمل فيما قاله مثل هذا، وذلك أنّه قال «ولذلك صار التدبير البالغ في اللطافة في أكثر الحالات أعظم خطراً من التدبير الذي هو أغلظ قليلاً»، قوله «في أكثر الحالات» احتراز عن مثل هذا أعني وجود الموانع في بدن دون بدن من أمور القوى والحالات الجزئية والعادات فلم يبق لورود الشكّ عليه وجه.

i. 6

قال أبقرط: أجود التدبير في الأمراض²² التي في الغاية القصوى التدبير الذي في الغاية القصوى من اللطافة. الشكّ: هذا الفصل كالمناقض لقوله في الفصل الذي يقول فيه «والتدبير الذي يبلغ فيه الغاية القصوى من اللطافة في جميع الأمراض الحادة إذا لم تحتمله قوّة المريض عسر مدموم»، لو لا قوله «إذا لم تحتمله قوّة المريض» فبقي الاحتمال لهذا التدبير لكون المرض في الغاية القصوى فخرج من عسر التدبير المذكور في ذلك الفصل إلى جودة التدبير المذكور في هذا الفصل إلّا أنّه لم يشترط في هذا الفصل جودة هذا التدبير في المرض الذي في الغاية القصوى في هذا الفصل [P8 7b] احتمال المريض كما اشترط عدم احتماله في ذمّه

22. الأمراض] add. in marg. P8. الحادة

في ذلك الفصل وهو واجب فإنّ القوّة إذا كانت في المرض في الغاية القصوى واهيه إن كان البدن نحيفاً أو تقدّم له استفراغ فالتدبير الذي في الغاية القصوى فيه مذموم ولا تبقى القوّة معه إن لم يكن ذلك فهذا التدبير له أجود فاشتراط الاحتمال لهذا التدبير في هذه الأمراض في هذا الفصل واجب.

الجواب: واجب تدبير هذه الأمراض بالنظر المطلق إليها غير مخصّص بشيء ممّا ذكرناه لأنّها أمراض في الغاية القصوى في قصر المدّة فتدبيرها يجب أن يكون أيضاً في الغاية القصوى من اللطف، ولذلك قال «أجود التدبير» يعني مع عدم المعارض. وأمّا بالنظر إلى تخصيصها بأحوال من الأعراض كالأعراض المذكورة في الشكّ فتفتقر من التدبير إلى ما له غلط، وكلام أبقراط فيه إشعار بذلك في قوله أجود التدبير يريد فيه أنّ في تدبير هذه الأمراض ما هو أجود في الغاية جيّد وحيث قال إنّ التدبير الذي في الغاية القصوى لهذه الأمراض أجود لا يمنع أن يكون غيره جيّداً أيضاً فيكون قوله أجود بالنظر إلى هذه الأمراض غير مقيّد بشيء واحتماله الجيّد وهو الذي هو دونه بالنظر إليها مقيّده. وبرهان فضيلة ذلك التدبير في هذه الأمراض أنّ هذه الأمراض قصيرة جداً فلذلك القوّة معها أثبت إلى منتهاها وهذا التدبير أخفّ التدابير على القوّة فلا يشغلها وينقلها عن المقاومة مع أنّه يحفظ القوّة حفظاً متّ فلذلك [P8 8a] كان أجود في تدبير هذه الأمراض. وأمّا ما قاله غلط فدونه في ذلك بإشغاله القوّة عن المقاومة بقدر غلطه، وبذلك ينقص عن الأجود الذي لو لا هذه العوارض كان التدبير به أصوب فلذلك قال أبقراط أجود التدبير ليعني كلامه أنّ في تدبير هذه الأمراض أيضاً جيّد ولو قال الجيّد في تدبير هذه الأمراض لما احتمل الأجود، وأيضاً فإنّ قوله في الأصل الذي ذمّ فيه هذا التدبير بشرط عدم الاحتمال معهم منه أن جودته مع الاحتمال فلا حاجة إلى اشتراطه معه فثبت أنّ كلامه غير محلّ بما أردناه.

i. 9

قال أبقراط: وينبغي أيضاً أن تزن قوّة المريض وتعلم إن كانت تثبت إلى وقت منتهى المرض وتنظر أ قوّة المريض تخور قبل غاية المرض أم المرض يخور قبل وتسكن عاديته.

الشكّ: هذا الفصل كأنّه يقدح في صحّة الفصول المتقدّمة المأخوذ منها العلم بكيفية الغذاء، وذلك لأنّ تقدير كيفية الغذاء باللطافة والغلط بالنظر إلى كون²³ المرض حادّاً أو في الغاية القصوى أو مزمنة يخالف العلم بذلك من القوّة، فإنّه إذا نظر إلى القوّة ونباتها إلى المنتهى وعدم ذلك لا يلتفت إلى المنتهى مع كون المرض

23. [in marg. P8, in marg. S3.] كون

حادثاً أو مزمناً ويحتاج إلى تغليظ التدبير بالنظر إليها وبالنظر إلى كونه حادثاً أو في الغاية القصوى يحتاج إلى خلافه، ولذلك قد تثبت القوة إلى المنتهى في المرض الذي في الغاية القصوى [P8 8b] وفي الحادث وفي المرض قليلاً قليلاً ويلطف حتى في الغاية في الحادث (وفي المرض قليلاً: شا) ويلطف في المرض بحسبه ولا تلتفت إلى طبيعة المرض في كونه مزمناً أو غير مزمن فيبقى مدار الأمور في تقدير التدبير بكيفية الغذاء بحسب القوة فقط لا بحسب المرض، وإذا صار ملاك الأمر في ذلك للقوة انتسخت بها أخوام تلك الفصول الأولى كلّها لأنّ القوة إن كانت قوية لطف التدبير سواء كان المرض حادثاً أو غير خلاء وإن كانت القوة ضعفة غلظ سواء كان المرض حادثاً أو غير حادث، وعلى ذلك لم يبق مع هذا الفصل تلك الفصول المتقدمة حكم ويبقى مدار الأمر في ذلك على هذا الفصل دونها.

الجواب: لاستفراغ معرفة كيفية أغذية المرضى طرقاً أعمّها وأهمّها النظر في طبيعة المرض في حدّته وأزمانه كما سلف فيما تقدّم وطرقاً أخرى منها حال القوة في قوتها وضعفها عن تجاوز منتهى المرض، وهذا خاصّ أشخاص شخص، ومنه ينبه؟ المريض في سخافته وكيفاته وأحوال آلات غذائية من شهوته وهضمه، وحال عاداته وغير ذلك لكون أهمّ الأحوال الشخصية حال مداعة؟ القوة، فلذلك علمنا أبقراط اعتبار حالها بعد أن يقدّم بتعليم الأمور العامة المعتبرة في قيام القوة بها، ولذلك قال بعد ذلك «وينبغي أيضاً أن تزن قوّة المريض» فجعل اعتبار هذا بعد ذلك لأنّه أخصّ منه، ولو اقتصر على أحدهما لما تمّ التعليم في ذلك فكلّ واحد من المعينين لا بدّ منه [P8 9a] فإنّه لو اقتصر على النظر في ذلك من جهة القوة فقط وكانت قوية مثلاً اقتضى؟ حالها تلطيف؟ التدوير سواء كان المرض مزمناً أو حادثاً لكنّه إذا كان مزمناً واقتصر عليه سقطت القوة معه قبل منتهاه لطوله، ولو كانت غير قوية والمرض حادث قريب المنتهى لوجب تغليظ التدبير بحسبها، والواجب توسّط؟ التدبير بين الغلظ واللطف لميل؟ إليهما. أمّا ميله إلى الغلظ فلاجلّ القوة، وأمّا ميله إلى اللطف فلهجده للمرض وقرب منتهاه، فعلى هذا لو اقتصر على النظر في أحدهما دون الآخر لوقع الخطأ في ذلك لأنّ وزن القوة إنّما هو بمدّه؟ المرض في قرب منتهاه وبعده فلا يكفي النظر في قوتها وضعفها إلّا بقياسه فإذا لا بدّ من النظر في طبيعة المرض مع النظر في القوة كما رتبه أبقراط وفيما عدا ذلك بالقياس على القوة.

i. 10

قال أبقراط: والذين يأتي منتهى مرضهم بدياً فينبغي أن يدبّروا بالتدبير اللطيف بدياً والذين يتأخّر منتهى مرضهم ينبغي أن يجعل تدبيرهم في ابتداء مرضهم أغلظ ثمّ ينقص من غلظه قليلاً قليلاً كلّما قرب منتهى المرض أو في وقت منتهاه.

الشك: هذا الفصل كالمناقض للفصل الذي يقول فيه «وإذا كان المرض حاداً جداً فإن الأوجاع التي في الغاية القصوى تأتي فيه بدياً فيجب ضرورة أن يستعمل التدبير الذي هو في الغاية القصوى من اللطافة (i. 7)»، وبيان وجه المناقض أنه بين؟ في هذا الفصل المراد بالذين يأتي منتهى مرضهم بدياً بقوله «وإذا كان المرض حاداً جداً [P8 9b] فإن الأوجاع التي في الغاية القصوى هي التي تأتي في المنتهى» فهو كقوله «والذين يأتي منتهى مرضهم بدياً» فتبين بذلك مراده بالذين يأتي منتهى مرضهم بدياً وأنهم الذين يكون مرضهم حاداً جداً، وإذا كان كذلك فالتدبير ممن يأتي منتهى مرضه بدياً ومن مرضه حاداً جداً يجب أن يكون واحداً لكنه خالف بينهما فجعل التدبير فيمن يأتي منتهى مرضه بدياً لطيفاً وفيمن مرضه حاداً جداً التدبير الذي في الغاية القصوى من اللطافة، وليس هو التدبير اللطيف.

الجواب: أن مراد أبقرط بالذين يأتي منتهى مرضهم بدياً من يأتي منتهى مرضه ومقدماته في مبادئ مرضه، وبالمرض الحاد جداً الذي يأتي منتهاه بكماله في مبادئ المرض، ولهذا قال «وإذا كان المرض حاداً جداً فإن الأوجاع التي في الغاية القصوى تأتي فيه بدياً» يريد؟ بذلك نهاية المنتهى، فإن الغاية القصوى للأعراض تتم فيه، ولهذا أمر؟ في تدبير هؤلاء بالتدبير الذي يكون في الغاية القصوى من اللطافة لأن مرضهم قصير جداً لكمال منتهاه في مبدأ المرض وأمر في تدبير الذين يأتي منتهى مرضهم بدياً بالتدبير اللطيف لتراخي؟ زمان المنتهى فيهم عن الحاد جداً، فتبين أن التدبير من المتقابلين الذين أمر بهم في المرض الواحد إنما اعتبار حالين لا باعتبار حاله واحدة، وبذلك اندفع توهم المناقضة.

i. 13

قال أبقرط: المشائخ أحمل الناس للصوم ومن بعدهم الكهول والفتيان أقل احتمالاً له وأقل [P8 10a] الناس احتمالاً للصوم الصبيان، ومن كان من الصبيان أقوى شهوة فهو أقل احتمالاً له. الشك: إن كان أقل الناس احتمالاً للصوم من هو منهم أقوى شهوة فيجب أن يكون المشائخ أقل الناس احتمالاً للصوم لأن شهواتهم ينبغي أن تكون أقوى من شهواتهم الفتیان لبرد مزاج المشائخ وزيادة حرارة الفتیان على حرارتهم، وأيضاً فإن قواهم أضعف وحرارتهم أنقص فلذلك لا يؤمن على قواهم السقوط وعلى حرارتهم الانطفاء بالصوم.

الجواب: الشهوة التي في فم المعدة تتم بقوتين، إحداها القوة الجاذبة من الأعضاء كلها، الثانية القوة الحساسة التي في فم المعدة المتصلة بهذا الجذب والجاذبة فاعلة للشهوة والحساسة منفصلة عن فعل الجاذبة، والقوة الجاذبة يتم فعلها للجذب بالحرارة، والحرارة تعين الجاذبة من جهتين، أحدهما؟ التحليل

الموجب لحركتها لا خلاف به له، الثاني لمونتها في تحريك هذه القوة على الجذب الذي الحرارة أحد أسبابه وقد تعين؟ في فعل القوة الحساسة بما تحلله من فم المعدة من الرطوبة التي في فرغه . فإذا خلافه أعان على تقاضيه؟ لمثلها باجتماعه إلى ذاته وامتصاص العروق المتصلة به منه على الحس. وهذا هو الألم الجوعي الموجب للتقاضي للغذاء من خارج، وكل من فعل الحرارة الغريزية وكلما قويت اشتدت آثار القوى الفاعلة بها. وأما فعل البرد في الشهوة فليس إلا من جهة جمعه لفم المعدة وشدة له فينبه الشهوة تنبيهاً لا على طريق [P8 10b] أنه سبب بل معونة منه في ذلك بالعرض الذي بما أضعف الحرارة وأضعف الجذب وكان سبباً للنقص الشهوة من هذا الوجه على أن برد المشائخ والكهول إنما هو يعني قلة الحرارة الغريزية فيهم، وذلك ينقص الشهوة فيهم أولى من زيادتها على ما علم، وإذا علم هذا فليعلم الآن أن قوة شهوة الصبيان والفتيان من القسم الأول أعني مما تتم به زيادة الحرارة وشهوة المشائخ من القسم الثاني مما يتم بالبرودة أو ينقص الحرارة، ولذلك ما مانت شهوات الصبيان والفتيان معها الاستمرار أو الهضم ولا كذلك شهوات المشائخ والكهول، فلذلك لا يقوى؟ شهواتهم قوتها في الصبيان والفتيان ولا يبلغ؟ مبلغها فيهم. وأما ضعف قوى المشائخ فيجوز بقلة التحلل فيهم لضعف حرارتهم للموجبان؟ لضعفها كما علم من أنها من السبب الفاعل أو سببه فلا يخشي عليهم من احتمال الصوم ما يخشي على الصبيان والفتيان لكثرة التحلل فيهم وحاجتهم إلى النمو.

قال أبقرط: ما كان من الأبدان في النشء فالحرار الغريزي فيهم على غاية ما يكون من الكثرة ويحتاج من الوقود إلى أكثر ما يحتاج إليه سائر الأبدان.

الشك: حكمه بكثرة الحرار الغريزي في الأبدان الناشئة إنما أن يكون القياس إلى ما يحتاج إليه منه هذه الأبدان وليس في الطبع أن يوجد في شيء منه أكثر من أماكنه له لحاجته منه أو بالقياس إلى أبدان أخرى كأبدان السباب وفيه نظر من جهة أن بدن الشاب يزيد؟ أضعافاً على بدن الصبي ويحتاج من البدن إلى أكثر ما يحتاج إليه منه [P8 11a] ومما يحتاج إليه لنموه. فلو لم تكن الحرارة فيه على غاية ما يكون من الكثرة لما وفت أو لو لم تكن زيادة فيه لضعفت بنفسها على جملة أجزائها التي هي أكثر من أجزاء أبدان الصبي.

الجواب: أن في كل واحد من بدن الصبي والشاب مقدار من الحرارة لا يقصر عن تمام حاجة بالنظر إلى تمام حاجته بدنه إليه. أما في بدن الصبي فبالنظر إلى تمام حاجته من البدل؟ يخلف؟ المتحلل منه والزيادة عليه للنشء. وأما في بدن الشاب فبالنظر إلى بدل المتحللاً منه فقط فلذلك لا يقال إن الحرارة في أحدهما أزيد من الآخر ولا أنقص. فأما بالنظر إلى مشاركة بدن الصبي لبدن الشاب في تمام قيام الحرارة فحاجته كل منها للخلف المبدل.

i. 15

[P8 11b] قال أبقرط: الأجواف في الشتاء والربيع أسخن ما يكون بالطبع والنوم أطول ما يكون فينبغي في هذين الوقتين أن يكون ما يتناول من الغذاء أكثر. وذلك أن الحارّ الغريزي في الأبدان في هذين الوقتين كثير ولذلك يحتاج إلى غذاء كثير.

الشك: أنه جعل زيادة الغذاء في هذين الفصلين لزيادة الحرارة فيهما في الباطن والنوم والحرارة الغريزية لكلّ بدن بقدر استحقاقه فلا يقبل ذاتها الزيادة بعد حصول القدر المستحقّ البدن منها فهي واحدة في جميع الفصول لكنّها تختلف أحوالها فيها كما في الشتاء والربيع بانحصار شيء منها منتشراً في ظاهر البدن وباطنه للبرد الملاقي للظاهر من خارج وينتشر في الصيف في الظاهر للحرّ المجانس لها بجنسه لها إليه فإذن <from here first transcribed from Hekim> متخوّنة الباطن في الشتاء والربيع لا لزيادة الحرارة في ذاتها لكن يعود شيء منها من الظاهر إلى الباطن فيقوى منه؟ آثارها على الظاهر إذا لم يبرد الحرارة في هذين الفصلين في نعتها؟ زيادة الغذاء إن تحققت في الفصلين نفسي أن يكون لعلّة أخرى غير زيادة الحرارة وإلا الأمر في الحرارة على ما أتيناها ولأنّ المقصود من الغذاء أخلاف بدل المتحلّل من البدن والمتحلّل منه في هذين الفصلين قليل لضيق المسالك بالبرد وتكاثفها فخلفه في هذين الوقتين ينبغي أن يكون قليلاً، وأيضاً بقليله بزيادة الغذاء الزيادة النوم، والنوم مقصود لعضم الغذاء، وإذا كان النوم مطلوباً للغذاء فلا يكون الغذاء من أجله.

الجواب: أن زيادة الغذاء في الشتاء ليست لزيادة الحرارة في نفسها لكن لقوّتها عند آلات الغذاء وقوّة القوى الطبيعية التي هي إليها بها تتم الشهوة والهضم، ولذلك قال أبقرط «الأجواف في الشتاء والربيع أسخن» ولم يقل الأبدان فيهما أسخن لهذه العلّة فثبت إذن المقتضي زيادة الغذاء، وإنّ الحرارة كما ذكره أبقرط وقرّناه. وأمّا جواب لاعتراض القائل بأنّ مقصود الغذاء الخلف من التحلّل والمتحلّل [S3 131b] في الشتاء أقلّ فيجب أن يكون الخلف قليلاً، فعذا القول لجالينوس وقد أجاب عنه نقلاً؟ أبقرط وسعته قال كلاماً حاصله أن ما به يتمّ أفعال البدن الطبيعية الحرارة الغريزية وهي في الشتاء أكثر، فلذلك يريد الشهوة والهضم ويجتمع في البدن دم كثير وسمن، ويريد التحلّل الخفي كلّما قويت؟ الحرارة ويعنى باستفراغ الفضول ثمّ قال ما لطف منها من الجلد ومع النفس وما غلظ فإنّه يخرج من البول وقد يرسب؟ في البول من النفل؟ في الشتاء أكثر ممّا يرسب في الصيف كثيراً، ويريد البول كثيراً واللحم والدم، وهذا جواب صالح عن هذا الاعتراض، ونريد نحن فنقول إنّ الحارّ الغريزي لما قوي في الباطن احتاج إلى زيادة الغذاء في المعدة والكبد ليكون له كالمادّة في حفظه فإنّ هذه الأعضاء قد جمعت منه فوق حاجتها إليه ويحتاج إلى شيء يكون كالمادّة له فيحتاج لذلك

إلى زيادة الغذاء وإلا بقدر ما ينطبخ في آلات الغذاء بقي منه جملة؟ بالتحلل منه، ولذلك حتّى ينقلب؟ إلى جواهر الأعضاء، ولذلك يحتاج إلى زيادة صالحة منه ليبقى من الغذاء بعد التحلل منه بقية نقي بأخلاف البديل على ما [P8] يحتاج إليه البدن، وهذا بيّن في كلام أبقرط إذا جعلت فعله لفظه يحتاج فعلاً فاعله الحارّ فيكون تقديره هكذا، وذلك أنّ الحارّ في هذين الوقتين ولذلك يحتاج هو إلى غذاء كثير أي إلى مادة كثيرة تستعمل؟ ويسعل بها. وأمّا إذا جعلت لفظه يحتاج فعلاً لما لم يستمرّ فاعله احتمل أن يكون المحتاج الحارّ واحتمل أن يكون البدن كما ذكره جالينوس لقوّة الحارّ في باطنه.

i. 16

قال أبقرط: الأغذية الرطبة توافق جميع المحمومين.

الشك: الغذاء من حيث هو لا يوافق جميع لالمحسوس فإنّ أصحاب الحمّيات الحادّة في الغاية القصوى والحادّة جدّاً لا يحتاجون إلى الغذاء فصلاً عن الغذاء الرطب هكذا قد تقدّم به كلام أبقرط في فصول كثيرة، وكذلك الغذاء الرطب فإنّ أصحاب الحمّيات الدموية والبلغمية قد يضرّ بهم، وذلك يقدح في صحّة إطلاق القول بموافقة الغذاء الرطب من الوجهين لجميع المحمومين، وأيضاً فإنّ الحمّى من حيث هي كيفية حارّة واليوسّة ليست ملازمة لها، فلذلك القول ينفع الأغذية الباردة في الحمّى بالنظر إليها أحقّ من الرطوبة. الجواب: أنّ مراد أبقرط بالأغذية الرطبة هاهنا التي لها قوام رقيق كرطوبة الماء ليسهل انحدارها عن المعدة والاعتناء بها، وهذه قد تكون مركّبة كماء الشعير وقد تكون مجفّفة كالخلّ؟ وماء العسل بالافادية؟ وبهذا يندفع الشكّان الآخريان وهذا مثل قوله لأنّ بملاً؟ الهدن؟ من الشراب أسهل من [S3 132a] أن يملأ من الطعام وأراد به الأشياء الرطبة الغاذية لا مسمّى الشراب. وأمّا جواب الشكّ الأوّل [P8] وهو إطلاقه القول ينفع الغذاء في جميع المحمومين بعد أن يقدّم منعه فيمن ذكرناها فجوابه أنّ الذي فسّر التدبير البالغ في اللطافة في الأمراض الحادّة هي الغاية القصوى جالينوس فإنّه حمل هذا التدبير على ترك الغذاء بالكلّية ومتى حمل على ذلك أقضى إلى المنع من استعمال شيء أصلاً فيهم؟ ترك الغذاء بالكلّية على الغذاء المطلق بقي الغذاء الدواتي؟ وهو جائز الاستعمال فيهم إذ الأدوية المطلقة لا يجوز استعمالها فيهم فقط لتحلل أبدانهم بالحمّى، ولذلك يجوز استعمال الغذاء في جميع المحمومين.

i. 18

قال أبقرط: أصعب ما يكون احتمال الطعام على الأبدان في الصيف والخريف وأسهل ما يكون احتماله عليها

في الشتاء ثم من بعده في الربيع.

الشك: ينبغي أن يكون الخريف كالربيع في متوسط بين الفصلين المتضادين وأن يكون حكمه كحكمه في احتمال الأبدان للطعام ولعل الخريف في ذلك أحمد من الربيع، فإنه يأتي على الأبدان وهي متخلخلة وحرارتها منتشرة بحر الصيف فيشدها ويجمع حرارتها إلى الباطن ببرده فيقوي البدن والهضم، وبذلك يسهل احتمال البدن للطعام فيه وما حكم الخريف في هذه الحال الأحكم ربح الشمال. وأما الربيع فبخلاف ذلك أجمع، وذلك أنه يرخي الأبدان بعد الاشتداد؟ وينشر حرارتها والفضلات التي فيها بعد الاجتماع وما حكمه في ذلك الأحكم ربح الجنوب التي هي أردأ على الأبدان من ربح الشمال. فإن قيل إن رداءة الخريف بالفصل المتقدم لأنه تخلخل الأبدان ويضعف حرارتها. قلنا: فيكون المردى؟ هذا الفصل المتقدم [P8] لا هذا. أما هو فيصلح جميع ذلك. الثاني أن حر الصيف كالخريف فلا ينسلخ إلا وقد صار الوقت خريفاً ولا يدخل الخريف إلا وقد بطل تأثير الصيف ثم ولو قيل إن أوائل الخريف صيفية لما لزم أن يكون وسطه؟ وآخره كذلك بل وسطه يكون مستويًا إلى آخره فلا يكون جميعه مقتضياً لصعوبة احتمال الطعام على الأبدان.

الجواب: أما الخريف فلا شك أنه يجب أن يكون كالربيع لاشتراك الفصلين في المتوسط بين الفصلين المتضادين لكنه ينفصل عن الربيع بأنه يدخل على الأبدان وقواها الطبيعية موهونة وحرارتها الغريزية ناقصة بالحاح؟ التحلل على الأبدان في الصيف ودواء على تلك الحال في الخريف إلا أنه أقل لأن برد الخريف لقصوره بضعف عن إزالة ما استفادته الأبدان من تأثير حر الصيف في مدة طويلة ولمكان اليبوسة الحادثة للأبدان واستحفاظها [S3 132b] بالحرارة التي قبلها من حر الصيف فلا ينفع عن ذلك البرد الضعيف بسهوله ولا في مدة قصيرة، وكذلك حال الهواء فيه ولذلك يختلف أوقاته لعدم سريّة البرد في جملته واستوائية فيه فيصير مرةً حرًا ويشتد؟ في أوقات لما خلفها لصيف فيه من ينسه ومرةً برداً بمقتضي حال الانقلاب الخريفي ولا يشتد؟ إلى آخره. وأما الربيع فيدخل على الأبدان وقواها الطبيعية قوية وحرارتها الغريزية محفوظة مجموعة تامة بتأثير البرد الشتوي واستمرار تأثيره فيها هذه ممن؟ الربيع فينفع عنه فيه كانهالها في الشتاء وإن ضعفت فيه لاستعداد الأبدان [P8 14a] بما استحفظته من البرد الشتوي وبذلك يقام حره الضعيف ثم يعتدل في وسطه فيصير حالها في ذلك دون حالها في أوله وما قبله إلا أنها وإن لم يكن في حكم تأثير الشتاء فإنها بالقرب منه ولا ينقص عنه كثيراً إلى آخره فيقرب الربيع من حكم الصيف ويتم اعتدال الأبدان، فتبين إذن وجه قرب حكم الخريف من حكم الصيف وقرب حكم الربيع من حكم الشتاء، وثبت أن حال الأبدان في الخريف كحالها في الصيف وحالها في الربيع كحالها في الشتاء، وبذلك تبين صحة كلام الفاضل أبقرات في هذا الفصل.

i. 19

قال أبقرط: إذا كانت نواب الحُمى لازمة للدور فلا ينبغي في أوقاتها أن يعطي للمريض شيئاً أو يضطرّ إلي شيء.

الشك: ليس المنع الغذاء في أوقات النواب للزومها الدور بل لوجود النوبة سواء كانت لازمة للدور أو لم يكن فتقبيده بلزوم الدور يشعر بجواز استعماله في وقت النوبة مع عدم لزومها للدور، وليس كذلك أيضاً هذا المعنى كالمكرّر في هذا الكتاب فإنّه قد تقدّم له، وإذا كان للحُمى أدوار فأمّنع من الغذاء في وقت نوابها ولا يحتمله هذا الكتاب.

الجواب: أنّه يريد بهذه الحُمى اللازمة للدور كلّه ويكون لها اشتداد كالنوبة حال ابتدائها وخفّ كالفترة؟ فتمنعه من أن يعطي في أوقاتها شيئاً يعني به أوقات الاشتدادات التي هي في هذه الحُمى كأوقات النواب، ويفهم من ذلك أنّ وقت إعطائه الشيء هو وقت الخفّ فعلماً له على هذه الحُمى يفهم من قول أبقرط «إذا كانت نواب الحُمى لازمة للدور» أي دائمة في جملة الدور [P8 14b] الذي أبقرط يستعمله على وقتي الأخذ والفترة، ومعنى قوله «لا ينبغي أن يعطي للمريض شيئاً» أي الأوقات التي يتوقّع فيها اشتداد بها لأنّ ذلك الوقت هو ابتداء نوبة حاذية فيها عن عفن متحدّد كابتداء النوبة في المفترّة والثاني من الحُمى في غير [S3 133a] هذا الوقت ببقايا العفن السابق وهو وقت الخفّ كأنّه قال كما يمنع من الغذاء في أوقات نواب الحُمى الدائرة أمّنع منه في وقت اشتداد الحُمى اللازمة فتبيّن مراده واندفع الشكّ وتبيّن أنّ معنى هذا الفصل غير ذلك وزال الاعتراض بالتكرار؟.

شكّ آخر: أنّه فيما تقدّم منع من الغذاء في أوقات النواب في قوله «وإذا كان للحُمى أدوار فامنع من الغذاء في أوقات النواب (i. 10)» ولهذا وجه يمكن به حملة عليه وهاهنا تقدّم بمنع الشيء بالكلية بقوله «لا ينبغي في أوقاتها أن يعطي المريض شيئاً» وهو أعمّ من منع الغذاء ومنع الشيء لا يمكن بالكلية فإنّ الحاجة في ذلك الوقت تدعو ولو؟ إلى إصلاح المزاج.

الجواب: منعه هاهنا الشيء بالكلية دليل على صحّة جوابها عن الشكّ الذي قبل هذا على هذا الفصل لأنّ هذه الحمّيات لا ينبغي أن تشغل القوّة فيها عن مقاومتها بشيء أصلاً لأنّ استعمال القوّة بمقاومتها وسببها أهمّ وأوهى على القوّة وأخطر، فإنّ احتياج في ذلك الوقت إلى ما يصلح المزاج الاضطراب المضمّر؟ التقدير.

شكّ آخر: قوله «أو يضطرّ إلي شيء» يحتمل المنع مع الضرورة ويحتمل الإباحة باستثناء الإضرار.

الجواب: [P8 15a] قال الرازي في تحقيق معنى قوله «أو يضطرّه» كلاماً يقتضي المنع مع الضرورة وهو

أحذر التغذية في وقت النوبة وإن عرض للعليل مغس أو غشي فاعنه بنا يسهل للقيء ويطلق الطبع، وهذا يقتضي المنع، فإن وجدت الضرورة والضرورات ليست كلّها ممّا يوافق فيها المنع فإنّ الغشي لخلط في المعدة أو بقرب؟ القلب يمكن استعمال القيء وإطلاق الطبع فيه من غير استعمال شيء إمّا إذا كان لضعف القوة الحيوانية أو لكثرة التحلل والاستفراغ لا يجوز المنع فيه.

قال ابن أبي صادق: أو بمعنى وأن يضطره إلى شيء أي إن كان محتاجاً إلى الغذاء البعد عهده به لئلا يتضاعف عليه بلية الحمى.

وأقول: لأن يتضاعف عليه الحمى مع بقاء قوّته بما يتناول أولي من ضعف قوّته بالمنع منه مع بقاء الحمى، فإنّ القوّّة إذا بقيت أمكن بها دفع المريض وإن زاد أمره، ومتى ضعفت تمكّن منها المرض وإن ضعف فلهذا مع الضرورة يجب تناول خصوصاً إن كان غداً؟ دوائياً؟ يجمع بين حفظ القوّّة وإصلاح المزاج بمقاومة الحمى والاضطرار في كلامه، وكلام الرازي محمول على الحاجة إلى الغذاء وهو في كلام أبقراط أعمّ كما بيّناه، فلذلك يدخل فيه الضرورة [S3 133b] إلى الماء وهو على قواها يجب أن يمنع منه أيضاً، فتبين هذا فساد حمل أو يضطره على وأن يضطره كما ذهبنا إليه، وقد أتى أبي صادق بنوع آخر من تناول وأبعد فيه.

قال: وجدت في بعض الشروح المنطقية أنّ كلمه أو في لغة اليونانيين تستناب مناب كلمة إلّا فيكون لهذا الفصل زيادة على الفصل المتقدّم [P8 15b] أنّ العليل لا يغتذي في ابتداء النوائب إلّا أن يضطرّ في الندرة مالحال في الحميات العشبية؟ على رقة الأخلاط.

ونقول: إذا كانت كلمته أو في اليونانية تستناب إلّا وقد جاءت في هذا الموضع، فلو كانت بهذا المعنى فيه لكان معها قرينة تصرفها إليه وكانت ثقلت لذلك، وقوله إنّها جاءت بمعنى إلّا لا يعطي المعنى إلّا أن يضاف إلى الألف والنون فيصير إلّا أنّ كما ذكرنا في كلامه، وذلك غير ما ذكر أنّه وجد من معناها، وإنّ/ كلمه أو في هذا الموضع وجدناها على حالها وهي كلمة غريبة، فلننتكلم عليها من جهة لغتنا التي فيها من الاتّساع بتقديرين أحدهما بمعنى إلّا أن والثاني بمعنى إلى أن، وذلك كقول القائل لا لزمك أو تقتضي. وقول الشاعر؟ «وكنّت إذا غمره فتاه قوم كسرت كعوبها أو يستقيما» إي إن كان معناها الاستثناء من المنع من تناول شيء مع اشتداد النوبة إلّا مع الاضطرار، وعلى معنى إلى أن يريد به البقاء على المنع إلى حين وجود الضرورة فيكون معنى قوله أمتع المريض شيء في وقت اشتداد النوبة إلّا أن يدعو الضرورة.

i. 21

قال أبقراط: الأشياء التي ينبغي أن تستفرغ يجب أن تستفرغ من المواضع التي هي إليها أميل بالأعضاء التي

التي تصلح لاستفراغها.

الشك: تخصيص ميل المواد بالجهة إما لطبع المواد كحركة الصفراء إلى فوق والسوداء إلى أسفل [P8 16a] وإما بدفع الطبيعة لها ولا يتخصص فجهة ميل المواد بطبعها وما إلى قرب أملنا؟ قد؟ منها؟ إلى خارج، فهذه الفلاث كلّ منها يحتمل أن يحمل ميل المواد عليه وأن يراعى؟ أمره في حال الاستفراغ ويختلفه وقد يتفق وليس في الكلام ما يدلّ على إلى هذه المعمول على مراعاته.

الجواب: كلّ واحد من الاحتمالات الثلاثة يجب العمل به في موضعه إلا أن الاعتبار منها بما يحتمله كلامه، وإذا وجد بعد غيره ترخّح؟ عليه إما مراعاة جهة ميل المواد الطبيعي لها إذا وجد الاستفراغ الطبيعي [S3 134a] مخالفاً لها فلا اعتبار لها مع فعل الطبيعة لأنّ ما يهيا؟ للطبيعة وسهله فهو الأسهل والاتباعه الأولى وإن كان الاستفراغ من الطبيعة ليس قوياً في كلامه بقوله «يجب أن تستفرغ» بذلك الاستفراغ الصناعي فخرج ما يكون منه من فعل الطبيعة. وأمّا مراعاة جهة ميل المواد إذا وجد مع قربها إلى بعض المنافذ إلى خارج وهو خلاف جهة ميلها فمراعاة أولى من مراعاة جهة لأنّه يبعده من مصرف ذلك الخلط بطبعه لا يؤمن أن يقف في بعض طريقه لاستضعافه أو يقف منه شيء أو يميل إلى بعض الأعضاء الرئيسة أو الشريفة فيضرّ به فلذلك الأصواب إجراجه من أصوب الطرق منه إلى خارج فتبيّن حمل كلام الفاضل أبقرط عليه ويكون معنى قوله «يجب أن تستفرغ من المواضع التي هي إليها أميل» أي من المنافذ التي هي إليها أقرب.

i. 22

قال أبقرط: إنّما ينبغي لك أن يستعمل الدواء والتحرّيك بعد أن ينضج المرض فأما ما دام نيّاً وفي أوّله فلا ينبغي [P8 16b] أن يستعمل ذلك إلا أن يكون المرض مهتاجاً.

الشك: قال محمّد بن زكريا الرازي: هذا الفصل قد أضلّ كثيراً من الأطباء بأن لا يعطي المسهل في ابتداء العلة وضرر ذلك عظيم فإنّ أحوج ما يكون الطبيعة إلى معونة الطبيب بإخراج الفضل قبل استيلاء الطبيعة عليه بالإيضاح؟ لأنّ الطبيعة إذا أنضجت المادّة استغنت عن المعونة والسهل في هذا الوقت ضارّ لإنهاك القوّة وأراد أبقرط بما ذكره الأورام الراسية لا أخلاط الحمى المنبثة؟ في العروق، فإنّه إن فهم هكذا ألزم مناقضة والأصوب أنّه لا يؤخر الإسهال متى احتيج إليه لا في محرقة؟ ولا غبّ ولا بلغمية ولا ربع إذا لم يكن عن أورام وقد جريت؟ ذلك فوجدته ظاهر النفع جدّاً وبالضدّ.

الجواب: عمّا قاله أمّا قوله «أحوج ما يكون الطبيعة إلى إخراج الفضل قبل استيلاء الطبيعة عليه بالإيضاح؟» فحقّ لو أمكن فإنّ الدواء ما عسي أن يفعل والطبيعة بعد مقهورة بالمرض ومادّته، ولم يظهر لها فيهما عمل

بعد، وليس جذب المسهل للخلط يتم من غير تهيو؟ من الخلط وإنني به؟ ولو أمكن انجذاب الخلط بالدواء ووا؟ تأجذبه؟ لسبقه فعل الطبيعة بدفعه ولمّا لا يراتي؟ الطبيعة في الاندفاع فبالأولى أن لا يراتي؟ المسهل في الانجذاب، ولذلك متى استعملنا المسهل والمادّة بعد نية أضعف القوّة بما يجذبه ممّا يصادفه في الأعضاء من الشيء الصالح متهيّأ لتغذيتها وبما يحلّله من الروح وربّما زعزع الخلط من مكانه أو بعضه [S3 134b] فاندفع إلى بعض الأعضاء [P8 17a] الرئيسة أو الشريفة فتضاعفت بلية وقوله «لأنّ الطبيعة إذا أنضجت المادّة استغنت عن المعونة والسهل في هذا الوقت ضارّ لإنهاك القوّة» إن عني باستغنائها عن المعونة بالإيضاح فحقّ وإن عني به المعوة عاى إخراج الفضل فليس بحقّ لأنّ القوّة المنضجة غير الدافعة، وقد يقوى الواحد منها ولا يلزم من قوتها قوّة الأخرى، فلذلك قد يتمّ النضج ولا يكون دفع أولاً يتمّ حينئذ يحتاج إلى الاستفراغ لتحركّ القوّة الدافعة وبينها على إصدار فعلها ولمثل هذا نظر في الطبع وهو حال الأمعاء وتهيوّ المندفع فيها للاندفاع، وقد لا يندفع دون انصباب الصفراء المنحدرة من المرارة إليها فيبحثها؟ على الدفع ويحركّها إليه، ولو لا ذلك لتخلّفت تلك الفضلات في الأمعاء وأفسدت أحوالها، وكذلك يجري حال المسهل بعد تكميل الطبيعة الإيضاح وتقصيرها في جانب الدفع ويكون في هذه الحال بخلاف ما ذكره لا زالتة المؤذي عن القوّة لا منها لها. وقوله «وأراد أبقرط بما ذكره الأورام الراسبة لا أخلاط الحمّى المنبته؟ في العروق، فإنّه إن فهم هكذا ألزم مناقضة» لو أراد ذلك لكان تعلّق استثنائه بكلّ ما عداها من الأمراض المادّية لا بالأمراض الهائجة فقط، ولو أراد في الاستثناء الحمّيات التي ذكرها لذكرها مع الهائجة، وإذا كان اعتبار النضج مختصّاً بالأورام الراسبة وعدم اعتباره في الحمّيات التي ذكرها خرجت بقية الأمراض المادّية عن حكمها ويحتاج إلى اعتبار ثالث. وقوله «لأنّه إن فهم هكذا ألزم مناقضة» [P8 17b] يعني إن فهم ما قاله أبقرط الإطلاق لا على معنى كلامه لزوم مناقضة الفصل الذي يقول فيه المقالة الأولى من هذا الكتاب ما دام المرض في ابتدائه فإن رأيت إن؟ تحركّ شيئاً فحرك. فإذا صار المرض إلى منتهاه فعند ذلك ينبغي أن يستقرّ المريض ويسكن.

وأقول 'ن هذين الفصلين قد تحير؟ فيهما كثير من كبار الأطباء ولم يأت أحدهم بالجامع بينهما جمعاً مخلصاً للتناقض المتوهم فلنجمع نحن بينهما حسب ما يتسرّر؟ لنا. أمّا قوله «إنّما ينبغي أن يستعمل الدواء والتحريك بعد أن ينضج المرض» فأراد به استعمال الدواء والتحريك على واجبه ثمّ أعقبه بتعريف الوقت الذي ينهي؟ عن استعمال ذلك فيه بقوله «فأمّا ما دام نياً» يعني لم يكن للطبيعة نية عمل تنضج النية. وأمّا قوله «ما دام المرض في ابتدائه فإن رأيت أن تحركّ شيئاً فحرك (ii. 29)» فإنّه عرّف به الوقت الذي [S3 135a] يستعمل فيه الدواء من أوقات للمرض فقال «ما دام المرض في ابتدائه» أراد بالابتداء فيه غير الأول المذكور في الفصل

الأول «ما دام المرض نياً» وهذا الوقت هو أول الابتداء، فإذا ظهر في المرض أدنى نضج خرج تعلق النهي باستعمال الدواء المسهل في المرض بهذا الوقت. وأمّا الابتداء الذي ذكره في قوله «ما دام المرض في ابتدائه» وهو الذي أشار باستعمال التحريك فيه فإنه يريد حمله الزمان من حين ظهور النضج في المرض إلى منتهاه فإنه قسم مدة المرض على حكمه إلى وقتين وقت أجاز؟ فيه استعمال الدواء وهو من ابتداء المرض إلى منتهاه وسمّاه ابتداء فإنّ البدن أجوح [P8 18a] ما يكون إلى التخفيف عنه والمرض في زيادته والطبيعة قد هيأت المادّة بعض التهيّات؟ بأخذها في أوضاعها وقعت منع من ذلك فيه وأمر فيه بالاستقرار والتسكين وهو من المنتهى إلى آخره، والدليل على صحّة ما أوردناه من حمل الابتداء على ذلك الزمان جميعه؟ قوله «ما دام المرض في ابتدائه فإن رأيت أن تحرك شيئاً فحرك» ولم يذكر التزيّد لأنّه في هذا حكمه حكم الابتداء بل قال فإذا صار المرض إلى منتهاه نقسم المرض بحسب ذلك إلى الابتداء والمنتهى لا غير. قال «ينبغي أن يستقرّ المريض ويسكن» فدلّ ذلك على أنّ حمله زمان التحريك هو حمله الزمان الذي قبل المنتهى وبزمان الاستقرار والتسمين منه إلى ما بعده وبذلك ارتفع التناقض وتبيّن معنى كلام الفاضل أبقرط.

الشك: أنّه لم يستثن ممّا يعتبر فيه النضج لموادّ الأمراض المادّية المستفرغة بالدواء سوى الأمراض المياجة، وقد يتفق سواها ويحوج إلى عدم اعتبار النضج فيه كما إذا كان عدم النضج لكثرة الموادّ فينبغي أن تبادر إلى بعضها لتنهض الطبيعة بإيضاح باقيها، وكما إذا كانت الموادّ في تجويف المعدة والأمعاء ونواحيها، فإنه لا يحتاج في استفراغها بالدواء إلى اعتبار نضجها.

الجواب: أذي للموادّ للقفو قد يكون إمّا بكيفيتها أو بكمّيتها أو بغير ذلك ومعها الخوف؟ على القوّة وبذلك يدخل تحت الهائج فيكون كذلك أذي الكميّة أيضاً داخل في الاستثناء. وأمّا الموادّ التي تكون في تجاويف المعدة والأمعاء ونواحيها [P8 18b] فليس ممّا تعتبر فيه النضج لأنّها محصلة في تجويف قوية الدفع قريبة النفوذ إلى البرود؟ متعلّق بما هو من الموادّ معتبر فيه ذلك، وإنّ/أمر باستفراغ ما استثناءه مع أنّ النضج غير معتبر فيه للضرورة كأنّه قال إنّما ينبغي أن يستعمل الدواء والتحريك بعد أن ينضج المرض الذي النضج معتبر فيه، وهذا لا يعتبر فيه فليس لهذا الفصل [S3 135b] به تعلق.

i. 23

قال أقبراط: ليس ينبغي أن يستدلّ على المقدار الذي يجب أن ينقى²⁴ من البدن من كثرته لكنّه ينبغي أن

24. cf. Hu.] ينقى

يستغنى الاستفراغ ما دام الشيء الذي ينبغي أن يستفراغ هو الذي يستفراغ والمريض محتملاً له بسهولة وخفة وحيث ينبغي فليكن الاستفراغ حتى يعرض الغشي وإنما ينبغي أن يفعل ذلك متى كان المريض محتملاً له. الشك: إذا جعل الغشي جداً للاستفراغ في هذا الموضع كما جعله جالينوس أشكل بأمرين أحدهما أن الشيء الذي يجب أن يستفراغ منه قد يفرغ قبل حدوث الغشي فإذا أسند؟ تم الاستفراغ بعد فراغه إلى أن يحدث الغشي ألتف صاحبه ، الثاني أن الغشي قد يحدث للتحلل أو لتضرر فم المعدة بالاستفراغ ومشاركة القلب له في الضرر والشيء الذي يجب استفراغه بعد باق فلو قطع الاستفراغ بعد حدوثه لا ضرر بذلك البدن لحاجته إلى الاستفراغ بعد.

الجواب: أن إيراد أبقراط الغشي هاهنا على طريق أنه حد للاستفراغ لكن على طريق المبالغة في التأكيد والحث؟ على ترك هذا الاستفراغ بحاله وإبقائه على طريقته، ولو عرض [P8 19a] الغشي الذي هو أقصى ما يحصل من صعوبة الاستفراغ فيكون تقديره هكذا وحيث ينبغي فليكن الاستفراغ وإن عرض الغشي، وإذا لم يكن حدًا؟ فلا يلزم اعتباره في كل موضع من مواضع هذا الاستفراغ بل الغاية في الحد بقاء البدن سواء كان مع غشي أو من غير غشي.

i. 24

قال أبقراط: قد يحتاج في الأمراض الحادة في الندرة إلى أن يستعمل الدواء المسهل في أولها وينبغي أن يفعل ذلك بعد أن يتقدم فتدبر الأمر على ما ينبغي.

الشك: الذي يحتاج من الحادة إلى استعمال المسهل في أولها إن كان الهائج كما ذكر جالينوس فينبه وبين الحكم فيه بتقديم تدبير ما ينبغي على الاستفراغ تناف؟ من جهة عدم إهمال الأمراض المهياجة إلى تقديم تدبيرها بما ينبغي وإن كان الحاد المطلوب في الفصل غيرها وتمهل إلى تقديم ما ينبغي من التدبير على الاستفراغ فلا يحتاج إلى استعمال المسهل في أولها إذ الذي يحتاج إليه في أوله إن/ هو للمهياج من الحادة لا كلها.

الجواب: لم يرد أبقراط بالحادة ههنا المهياجة لوجود الأول أنه قد فرق في كلامه بين المهياج والحاد بالقول المطلق والحاد جداً في الغاية القصوى ولهذه عنده مراتب فلو أراد في كلامه المهياج في أوله فلو أراد هاهنا لتكرر كلامه بلا فائدة. الثالث قوله هاهنا وإن/ ينبغي أن يستعمل ذلك بعد أن يتقدم فيدبر الأمر على ما ينبغي والتقدم بتدبير ما ينبغي غير معتبر في الحادة [S3 136a] لعدم إهمالها لذلك إذا عرف ذلك عرف أنه لا يريد بالحادة هاهنا للمهياجة ويكون المراد بها الحادة بالقول المطلق ويحتاج إلى استعمال المسهل في أولها إما

لكثرة موادّها تنقّص؟ أولاً أو لميلها إلى الجهة العالية كالدماع فيمال إلى عكس جهة ميلها بالدواء المسهل، ومع ذلك فإنّ هذه الأمراض يمهل تشرك؟ الاستفراغ فيها إلى أن يتقدّم بالتدبير الواجب على الاستفراغ لأنّ حركتها ليست في غاية السرعة والأمر الواجب له لتقديم هاهنا ينبغي أن لا يفهم منه النضج بل تفتح طريق ما يسهل الدواء كـ'خراج الفضل من الأمعاء ونحوه وبهذا ينبت فائدة زائدة على فائدة حمل الحادّ هاهنا على المهياج.

i. 25

قال أبقرط: إنّ استفراغ البدن من النوع الذي ينبغي أن ينقى منه البدن نفع ذلك وسهل احتماله، وإن كان الأمر على ضدّ ذلك كان عسراً.

الشكّ: يتوجّه على هذا الفصل الشكّ بمقتضي قول جالينوس وهو أنّ هذا الفصل محصور في الفصل الذي قال أبقرط فيه إن كان ما يستفرغ من البدن عند استطلاق البطن والقيء الذين يعونان طوعاً من النوع الذي ينقى منه البدن نفع ذلك وسهل احتماله، وإن لم يكن كذلك كان الأمر على الضدّ، وهذا إذا كان محصوراً في ذلك فقد تكرر معناه ولا حاجة إلى تكرّره لأنّ به يبقى ذكر أحد الفصلين.

الجواب: تبين ذلك بإثبات المعايير؟ بين الفصلين والمعايرة؟ بينهما من وجهين الأوّل أنّ الأوّل يتضمّن الحكم نفع ما يستفرغ من البدن من المعدة والأمعاء من النوع الذي يجب جروجه من البدن وهذا يتضمّن الحكم ينفع المستفرغ من النوع على الإطلاق الثاني وهو البين أنّ الأوّل يتضمّن الحكم ينفع المستفرغ من النوع من جهة الطبع فيظهر ذلك من قوله طوعاً والثاني يتضمّن الحكم ينفع المستفرغ من النوع من جهة الصناعة ويظهر ذلك من قوله إن استفراغ البدن وإذا تبين وجه المعايرة بطل الشكّ بالتكرار.

المقالة الثانية

ii. 1

قال أبقرط: إذا كان النوم في مرض من الأمراض يحدث وجعاً فذلك من علامات الموت، وإذا كان النوم ينفع فليس ذلك من علامات الموت.

الشكّ: الحكم على النوم المحدث للوجع أنّه من علامات الموت زائد عمّا ينبغي فيه لأنّ النوم إذا أثار بخاراً حارّاً ملأ الرأس [S3 136b] فأحدث لبعض المرضى صداعاً لم يكن فقد أحدث وجعاً، وهذا ليس من علامات الموت، ولذلك الحكم على نفعه أنّه ليس من علامات الموت.

الجواب: أمّا حكمه على أنّ أضرار النوم في المرض من علامات الموت فليس مطلقاً في جميع الأمراض حتّى يكون فيه زيادة على ما ينبغي لكنّ حكمه بذلك إنّما هو في الأمراض الخاصّة يتحلّ؟ النوم وليس كلّ أمراضه بل الخطر في التي يكون معها مثل هذه العلامة من علامات الموت كالسرسام الذي زيادة انحداره فيه في الباطن يزيد؟ الاختلاط فيه ويدلّ على هذا التحقيق قوله بعد هذا متى سكن؟ النوم اختلاط الذهن فتلك علامة صالحة، ولم نقل متى سكن النوم من مزمنًا؟ من الاختلاص؟ فتبيّن من هذا أنّه يريد بكلامه في الاستدلال بالنفع على حال محلّه لا حال محلّ غيره ولأنّ ضرر ذلك العضو من الأعضاء البدنية بل إنّما يختصّ دلالتة العضو الذي هو الته؟ ومحلّه لا غير ويشترك دلالتة بين أعضاء كثيرة لا تعلّق بينهما وبينه، فلذلك إنّما يعتبر صحّة الحكم بأنّ النوم يكون من علامة الموت إذا أراد الضرر به فيما يتعلّق محلّه؟ لا غير، وكذلك قوله وإذا كان ينفع فليس ذلك فإنّ لخطر هذه الأمراض لا يمكن الجوهر؟ مع جوده علامة واحدة فيها يدلّ على خير بالوجود وهو بالصلاح بل يكفي فيه سلب أنّه من علامات الموت ولا يلزم مع ذلك أن لا يكون الخطر باقياً أو لا يكون للموت علامات أردأ.

i. 21(?)

قال أبقراط: الأشياء التي ينبغي أن تستفرغ يجب أن يستفرغها بالأعضاء التي هي إليها أميل بالأعضاء التي تصلح لاستفراغها.

الشك: مثل الموادّ قد يكون بطبعها كميل الصفراء إلى الجهة العالية لحفّتها والسوداء إلى الجهة السفالة لثقلها. وقد يكون بإمالة الطبيعة لها لتخرجها من منافذ خاصّة، وقد يخالف كلّ واحد من الأمرين الآخر كتميل الطبيعة الموادّ السوداوية إلى الجهة العالية والصفراوية إلى السفالة فإذا تعارضا في حال فإن عمل قصد الطبيعة فيها كان فيه خلاف ما يقتضيه طبيعة المادّة من الميل كان فيه خلاف قصد الطبيعة فيعسر أيضاً حركتها لقوى؟ الطبيعة على خلاف الجهة المقصودة.

الحواب: ليس المقصود يميل الموادّ المشار إليها في هذا الفصل ما استحقّه منه بطباعها، فإنّها لا حركة بنفسها لكن بتحريك الطبيعة المدبّرة لها تحريكها الموادّ اللطيفة إلى الجهة العالية أسهل من الغليظة لمعونة الخفّة والغليظة إلى الجهة السفالة أسهل من اللطيفة لمعونة الثقل، وإذا كان الفصل [S3 137a] للطبيعة بفصلها؟ في الإمالة إذن هو المعتبر إذ هي على التصرف في سهولة تنفيذ الموادّ إلى الطريق الموافقة بخروجها أقدر وأعمل حتّى في تنفيذ السهام من العظام والمدة من الطريق المأمّنة حتّى بخروجها من أقرب المنافذ؟ إلى علاج، فلذلك ميل الموادّ بطبعها لا يعارض مثلها من جهة الطبيعة بل اعتبار ذلك ملغى؟ مع هذا الاعتبار،

ولهذا اشترط هذا الميل بالأعضاء التي تصلح لاستفراغها يعني إذا كان عملها على هذا الشرط عملاً طبيعياً مثلماً؟ إذا كان اندفاع؟ موادّ المقعر من الكبد إلى جهة الأمعاء والمجذب؟ إلى جهة الكلى والفضلات الدماغية؟ من أعلى الحنك والأنف لا في حال عملها فيها على خلاف ذلك بمثل أن يكون الموادّ إلى جهة بعض الأعضاء الرئيسة أو الشريفة ففي الأوّل معان فعل الطبيعة بالاستفراغ الصناعي وفي الثاني يقاوم ويقسر إلى خلاف مصيرها بها وبذلك اندفع الشكّ.

ii. 6

قال أبقرط: من يوجعه شيء من بدنه ولا يحسّ بوجعه في أكثر حالاته فعقله مختلط. الشكّ: عدم الشعور بالوجع إمّا لآفة في الدماغ توجهه أو لآفة في آلات الحسّ اللمسي إمّا النخاع أو العصب أو الوتر أو العضل وفي الأوّل عدم الشعور بالوجع يكون دليلاً على اختلاط العقل لاختلال حال الدماغ وفي الثاني لا يكون بصحة الدماغ معه فلذلك لا يدلّ عدم الشعور بالوجع على آفة العقل على الإطلاق. الجواب: يمكن أن يقال إنّ من قوله «لا يحسّ بالوجع في أكثر حالاته» يخرج الجواب عن هذا الشكّ لأنّه عدم الشعور بالوجع إذا كان في أكثر الحالات يفهم منه جواز وجود الشعور في أقلّها وعدم في مرض دماغي كثيراً عند قوّة سببه ووجوده فيه بعينه قليلاً عند ضعفه فيه اجاباً؟ يدلّ على اختصاصه محلّ؟ العقل. وأمّا عدم الشعور بالوجع دائماً فدليل آفة في الآلات اللمسية كالشدّة فيها إذا أبطلت الشعور بالوجع فلا يعود الحسّ فيها؟ إلّا أنّ نزول بالكلية إذا علم ذلك علم أنّ مراد أبقرط بقوله «لا يحسّ بوجعه في أكثر حالاته» إنّما يريد به ما يخصّ؟ محلّ؟ العقل لا الآلات هذا على حسب أحد النسختين لكن هذا الجواب يشكل بأنّ السبب الدماغية إذا كان قوياً أعدم الشعور بالوجع لقوله «لا يحسّ بوجعه في أكثر حالاته» صلاحية الجواب عن الشكّ الأوّل لأنّ الأكثر؟ به يبطل في صورتين فلا يبقى لعدم الشعور بالوجع أو لوية؟ الدلالة على إحداهما دون [S3 137b] الصورة الأخرى ويخاف؟ عمّا يوجد في بعض النسخ وهو نقل أكثر حالاته إلى اختلاط العقل فيقال هكذا «لا يحسّ بوجعه فعقله مختلط في أكثر حالاته» ويكون معناه إن عدم الشعور بالوجع دليل على اختلاط العقل في الأكثر وعلى الأقلّ دليل آفة الآلات وبذلك تمّ.

ii. 8

قال أبقرط: الناقة من المرض إذا كان ينال من الغذاء وليس يقوى به فذلك يدلّ على أنّه يحمل على بدنه من الغذاء أكثر ممّا يحتمل فإذا كان ذلك وهو لا ينال منه دلّ على أنّ بدنه يحتاج إلى استفراغ.

الشك: ليس دلالة قوّة الناقة بالغذاء على كثرة الوارد أولى من دلالة على قلته فإن زيادة القوّة إذا لم تزد مع الكثرة فبالأولى أن لا تزيد مع القلة، وقد يدل أيضاً على تغيير في آلات الغذاء فيفسد فلا يزيد البدن، فلذلك لا يخصّ دلالة عدم زيادة القوّة بالغذاء لكثرة الوارد فقط، وكذلك عدم زيادة قوّة الناقة مع عدم النيل؟ من الغذاء لا يخصّ الحاجة إلى الاستفراغ لجواز أن يكون من كيفية سوء مزاج لا من خلط أو لعدم النيل؟ من الغذاء؟

الجواب: أن المراد هاهنا بالنيل من الغذاء ما يتناوله زائداً زيادة ما بشهوة صحيحة والناقة من تخلّص من مرضه؟ عن قريب، وقد يخلف بعض التخاصّ؟ منه في البدن بقيه؟ إمّا من ضعف القوّة أو من خلط أو من سوء مزاج قليل يكاد أن يكون خفياً وما ذكره من دلالة اختصاص عدم زيادة القوّة مع نيل؟ الغذاء على زيادة الوارد منه فلاّن علّة نيل؟ الناقة من الغذاء أعني أخذه منه فوق مقدار احتمال قوّة الهاضمة وإن لم يكن القدر المحتاج في بدنه إليه علّة صحيحة بيّنة والشهوة فيه صحيحة بسبب طبيعي لأنّ الناقة لنقص دمه في مدّة مرضه يحتاج إذا نقه؟ من مرضه إلى الزيادة في الغذاء ليخلف؟ بدل؟ دمه المتحلّل في مرضه فيكثر لذلك النطافي؟ من الأعضاء لمعدته؟، وذلك معين؟ في شهوته لكنّ هضمه ضعيف فلذلك فينبغي لأجله أن ينقص الوارد وإلاّ اندفع (..) ولا يغذو أو يفسد فلا يصلح للتغذية، فلذلك لا يزيد به بدنه وهذا خاصّ بزيادة مقدار الوارد في بدن الناقة، فلذلك ذا؟ عدم زيادة القوّة عليه ولا يدلّ على قلة الوارد لأنّ الكلام مفروض في الصورة التي يكون عدم زيادة القوّة في بدن الناقة فيها مع النيل لا مع القلة وإن عدم زيادة القوّة قد يدلّ ولأنّ قوّة الشهوة لا يجتمع مع قلة الوارد، وكذلك مع تغيير 'لات الغذاء فإنّ الشهوة لا تكون صحيحة معها [S3 138a] فإن كانت شهوة غير صحيحة فلذلك البدن مريض مرضاً آخر غير المرض الذي هو منه ناقة، وليس الكلام إلّا في بدن الناقة مع قطع النظر عن أمراض أخرى غيره. وأمّا تخصيص دلالة عدم نيل الناقة من الغذاء مع عدم زيادة القوّة على الحاجة إلى الاستفراغ بدون؟ غيره فلاّن وجود العضل في بدن الناقة يقتضي عدم النيل من الغذاء لعدم الشهوة الواجب عن اشتغال القوّة به للإيضاح وللدفع فيصرفها عنه وعن غيره من الأفعال فلا يتمّ إذا اهتمام الطبيعة بالفعل في المنافي؟ أشدّ من اهتمامها بالملايم؟ ولا يطلب الملايم؟ إلّا بعد خلوها؟ عن المنافي؟، فلذلك لا يكون شهوة صحيحة وفي البدن فضل ولا يكون النيل؟ من الغذاء ويكون عدم النيل؟ مع عدم الزيادة دليل الحاجة إلى الاستفراغ فيخصّه لأنّ الطبيعة لا يشتغل بقيه؟ سوء المزاج القليل المختلف في بدل الناقة اشتغالها بالفضل فيكون ميلها معه إلى طلب الغذاء أقوى وأتمّ فيكون الشهوة معه يكون ينيل ولا يدلّ على عدم النيل فإنّ عدم زيادة القوّة في بدن الناقة مفروض في هذه الصورة مع عدم نيل الغذاء فلا يكون دليلاً عليه.

قال أبقرط: كلّ بدن يريد تنقيته فينبغي أن يجعل ما يريد إخراجَه منه يجري منه بسهولة. الشك: سهولة جزء؟ فإنّ ما يراد تنقية من البدن يقتصر أنّي؟ أمرين أحدهما مطاوعة الشيء الذي ينبغي أن يبقى البدن منه وانقياده، وهذا يغني النضج الثاني عدم المعاق له من طرفه، وعلى حسب الأوّل يلزم اعتبار النضج في كلّ بدن يحتاج إلى التنقية، وذلك يناقض حكمه في المرض الهائج في قوله إنّما ينبغي لأن يستعمل الدواء والتحريك بعد أن ينضج؟ المرض. فأما ما دام ساق؟ في أوّلَه فلا ينبغي أن يستعمل ذلك إلا أن يكون مهياجاً؟.

الجواب: المي؟ كومر؟ عليه بسهولة الجرية وهو ما يراد تنقيته كلّ بدن منه غير ما ينبغي أن يستعمل فيه الدواء والتحريك فيه لأنّ التنقية ينبغي حملها على استفراغ خاصّ وهو استفراغ ما يخلف من الفضلات بعقت؟ انقضاء المرض كأبدان الناقهين، ويقال لهذه الأبدان غير نقية والتنقية إنّ/ يستعمل فيها. وأمّا الأبدان التي يحتاج إلى الدواء والتحريك فلا يكفي أن يقال لها غير نقية بل ممّا يليه؟ والأبدان أتي؟ يبقى منها [S3 138b] بقية؟ إنّما يبقى فيها ما غلظ، فلذلك يجب اعتبار النضج في كلّها ويحتاج إليه وإلى تفتيح مجاريها، ويدلّ على ذلك الفصل الذي هذا يتلوه هو الذي يقول في الناقه من المرض إذا كان ينال من الغذاء وليس يقوى به دلّ على أنّه يحمل على بدنه من الغذاء أكثر ممّا يحتمل وحيث كان الناقهون محتاجين إلى الاستفراغ في وقت أمر باعتبار النضج فيهم لئلاّ يلتبس الأمر فيه في اعتبار النضج أوّلاً، ولذلك يدلّ على الفصل الآتي بعده وكأنّه كالتعليل له لأنّه لمّا قال كلّ بدن يريد؟ بنفسه وتماهه بيّن. قال بعد ذلك البدن الذي ليس بالنقي؟ أي لأنّ البدن الذي ليس بالنقي؟ كلّما غذوته زدته سرّاً.

ii. 10

قال أبقرط: البدن الذي ليس بالنقي كلّما غذوته²⁵ زدته سرّاً. الشك: ليس كلّ بدن ليس نقي كلّما عدّدته زدته سرّاً فإنّ القليل؟ إذا طان في البدن قليلاً والقوّة محتاجة إلى أن تحفظ بالغذاء والبدن يحتاج إلى زيادة الدم والرطوبة فإنّ الغذاء يزيد خير الأشر؟ أو لو صحّ إطلاق ذلك لكان العمل يمنع الغذاء بالكلية في جميع المرض أمراضاً مادّية هوايا؟ وفقض؟ هذا الفصل الفصول الآخرة التي قدر فيها أغذية المرضى أمراضاً حادّة ومزمنة وتقدير كيفية الغذاء تحسب أوقات كلّ منها ولقوله إنّ الأغذية المرطبة يوافق جميع المحمومين ومنهم المحمومون حمّى مادّية.

25. S3. عدّدته Hu: [غذوته]

الجواب: الغذاء من حيث هو غير موافق في علاج الأمراض المادية لما تقدّم واستعماله فيها على خلاف الواجب في تدبيرها، وذلك لانتقال؟ القوة بتأثير بها فيه عن المقاومة والإلضاج بسبب المرض ومادته، فلذلك الواجب في العلاج بفرغ القوة للمقاومة بعد الشواغل بها ما أمكن، وأيضاً فإنه زاد في مادة المرض إما باستحالة إلى ما يناسب تولده من الفصول أو إلى هو؟ مزاج الواجب عن مادة المرض فينقلب إليها أو لتقصير القوة عن تدبير، فلذلك لا يجب استعمال الغذاء إلا لضرورة؟ يقع من جهة القوة وحاجتها إلى الحفظ به، وهذا يقع للغذاء بالعرض، فتبين أن الغذاء ليس داخلياً في العلاج بذاته وأنه مضرّ بالمرض، فلذلك صحّ إطلاق الحكم عليه بزيادة في الشرّ في كلّ بدن يحتاج إلى التنقية وصحّ أن الحكم بالتغذية في الأمراض لمقتضيات؟ بخاصة فيها غير علاج المرض فلزيادة الخاصّ على العامّ بالمخصّص له يصحّ الحكم عليه بما يخالف الحكم على العامّ ولا ينافي؟ بينهما. وأما الشكّ بالنقض فمدفوع؟ بأنّ الغذاء المحكوم عليه بزيادة السرّ في البدن غير النقي هو الغذاء المطلق والغذاء المحكوم عليه بالموافقة [S3 139a] لجميع المحمومين هو الغذاء الدوائي وهو الغذاء يشترط كونه رطباً، وإذا اختلف موضوع القضيتين؟ لم يتناقض حكمهما.

ii. 14

قال أبقرط: عند استطلاق البطن قد ينتفع باختلاف ألوان البراز إذا ما لم يكن تغييرها إلى أنواع منه رديئة. الشكّ: هذا الفصل كالمناقض لقوله في الفصل الذي يقول فيه «إن كان ما يستفرغ من البدن عند استطلاق البطن والقيء الذان يكونان طوعاً من النوع الذي ينبغي أن ينقى منه البدن نفع ذلك، وإن لم يكن كذلك كان الأمر على الضدّ (i. 2)» لأنه حكم في هذا الفصل نفع الخارج في الاستطلاق ما لم يكن تغييره إلى نوع رديء وحكم؟ الفصل الذي نقلناه هاهنا ينفع الخارج في الاستطلاق إذا كان المستفرغ من النوع الروح. الجواب: أن حقيقة المستفرغ في الفصلين من النوع المحكوم عليه بالضرورة في أحدهما والنفع في الآخر متغايرة، وذلك أن رداءة النوع المحكوم عليه مضرة استفراغه إنّما لحقت المستفرغ لا من جهة نوعه بل من جهة خروجه إذ هي من نوع ما لا ينبغي أن يخرج من البدن وهي التي حكم أبقرط بأغرازها؟ في الفصل المنقول في الشكّ، وذلك بقوله «وإن لم يكن كذلك كان الأمر على الضدّ» أي إن لم يكن من النوع الذي ينبغي أن يستفرغ كغذاء الأعضاء الخارج في الدرب ونحوه كان الأمر على الضدّ من نفع استفراغ ما هو من النوع الذي ينبغي خروجه من البدن أي بضرّ. وأمّا رداءة النوع المحكوم ينفع استفراغه فمن جهة الخارج في نفسه إذ نوعه رديء ينبغي أن يتخلّص البدن منه لا ميع؟ الفضلات الرديئة، فلذلك حكم أبقرط خروجه بالنفع حيث قال إن كان ما يستفرغ من البدن عند استطلاق البطن من النوع الذي ينبغي أي ينبغي خروجه من البدن

يقع وحيث اختلف حقيقة المستفرغ في الفصلين المحكوم عليهما بالمضرة والنفع صدقت الفصلان ولم يتناقضا.

ii. 15

قال أبقرات: متى اشتكى الحلق أو خرجت في البدن بثور أو خراجات فينبغي أن ينظر ويتفقد ما يبرز من البدن فإن كان الغالب عليه المرار فإن البدن مع ذلك عليل، وإن كان ما يبرز منه مثل ما يبرز من البدن الصحيح فكن على ثقة من التقدم على أن يغذو البدن.

الشك: قد يكون المرار غالباً على البدن لكثرة فيه لات لدوام تولده بسبب في البدن ويكون خروجه على طريق الاسفا؟ لقوة القوة على تمييزه ودفعه وفي مثل هذا لا يكون البدن عدد؟ [S3 139b] وقد لا يكون المرار غالباً على ما يبرز، والبدن مع ذلك عليل إذا كانت المادة ليس لها في الطبع أن يخرج من البدن كالدّم إذا احتدّ فأوجب هذه الأمراض التي ذكرها كالبازر؟ من البدن الصحيح وفي مثل هذا إذا أقدم على التغذية يؤمن من حصول الضرر منها وما توجه الشك إلا من قبيل حضر مواد هذه الأمراض عن المراد.

الجواب: مواد هذه الأمراض إما أن يكون سيتولدها منها إلى هذه المواضع أعني كواضع هذه الأمراض كلّها أولاً فإن كان المنافع هو الذي يبرز من البدن يخلو؟ من السبب وإلى هذا القسم إشارة أبقرات بالتغذية فيه، وإن كان بعضه وما فيه يبرز؟ فالطبيعة البدنية قوية على تمييزه ودفعه، ولذلك يبرز مع ما من شأنه أن أن يبرز من البدن وإلى هذا القسم أشار بباقي؟ الشك، وإن كان سيتولدها باقي في البدن فهو البدن الذي أشاره أبقرات إليه بأنه عليل وانداد؟ أبقرات القسم الذي شككنا به لاشتراكه في مقصود القسم الأول لأنّ حاصل مقصود هذه القسمة راجع إلى قسمته وهو أنّ الغذاء في مثل هذه الأمراض إما أن يجوز استعماله فيها أولاً. أمّا القسم الأول وهو اندفع فيه السبب فكما؟ له إلى مواضع هذه الأمراض فلا شك في جواز استعمال الغذاء فيه ولا مانع منه. وأمّا القسم الثاني وهو الذي به أتينا؟ الشك فإنّ المقدم أبقرات استغنى من إيراده بهذا القسم لاشتراكها في المقصود أعني جواز التغذية فيها ولأنّ القسم الثاني بالقياس عليه لأنّ البدن؟ معه أيضاً صحيح كما هو مع الأول إمّا جواز التغذية في القسم وهو ما اندفع فيه كلّ السبب فظاهر، وإمّا جوازها في القسم المشكك به وهو ما اندفع فيه بعض السبب له في؟ موضع العلة يبرز؟ باقيه فإنّ أمزجة الأعضاء فيه على حالها الطبيعية كما هي عليه في الأقل وقواها الهاضمة والمميّزة كذلك فأفعالها إذن يكون صحيحة سليمة، فلذلك بما تولده من الغذاء يكون جيّداً خالصاً من الفضل المردئ؟ كما به الطبيعة المدبرة وقوة القوى البدنية على جودة التصرف فيه، ولذلك دفعت بعضه وصرفت الباقي إلى جهة تخرجه؟ منها. وأمّا جواز القسم الثاني من الشك وهو أن يكون

الموجب لهذه الأمراض ليس له أن يصحّها؟ يبرز من البدن؟ كالدّم فإنّ المقدّم أبقرط لم يذكر المراد وهو يريد حضر؟ سبب هذه الأمراض فيه لكنّ ذكره له بحدوث هذه الأمراض عنه غالباً وكالمثال يقاس عليه باقي أسباب هذه الأمراض في التغذية مع بقاء البدن منها وعدمها

[S3 140a²⁶] برد إلّا أنّه حارّ. وأمّا البلغم المالح كما يحدثه في البدن مثلاً إلى سخونته؟ فكأنّه بالقياس إلى البدن الإنساني أسخن وهو وإن كان كذلك بقياس باقي أفراد. البلغم إلّا أنّه لا ينبغي أن يعدّل؟ عن قياس سخونته بالبدن إلى قياسها بإفراده لما بيّناه من أنّ الحكم على كميّات الأخلاط إمّا بقياسها إلى البدن أو أنّ قياسها إلى البدن أولى، وإذا اعتبر من هذه الجهة حكمه المطلق قدح في برد البلغم ورطوبته أيضاً فإنّه لا يشارك المالح في السخونة شيء من الأفراد فترجيحه؟ فيما يختصّ به على غيره غير صحيح.

فإن قيل إنّ ترجيحه في السخونة على غيره بمضي؟ عليه برده؟ عنه مع أنّ أصل البرد يشترك فيه مع غيره فيصحّ لذلك الترجيح وهو؟ لقد؟ بأنّ فساد هذا من القول باعتبار تسخينه بقياس البدن لا بقياس غيره وهو ممّا تبطل به المشاركة رست؟ به التخصّص وبذلك يبطل الترجيح.

ب قال ما هو قوّة الصفراء حارّة يابسة فيه أنّ المعنى باليوسه كيفية إذا قامت بالجرهيات؟ لعسر؟ الانفعال والصفراء أرقّ الأخلاط وأسهاها أسمالاً؟ فلا تكون يابسة.

فإن قيل إنّ إطلاق الحكم ييسها لما يحدثه في البدن الإنساني من الجفاف والحكم على الأخلاط بهذه الكميّات إمّا يكون من هذه الجهة. قلنا ذلك الجفاف الحادث عنها لما يفعله حرّ؟ بما من التحليل هو لا نحكم عليها بكيفية الأمر في الوجود على خلاف الحكم بها عليها.

ج قال ما قوّة المرّة السوداء باردة يابسة إنّ المرّة السوداء يقال بالحقيقة على الخارج من السوداء عن الطبع هكذا ذكره صاحب الكتاب فتكون لدة؟ حارّة لا باردة لأنّ ما يخرج من السوداء عن الطبع فمجرجه؟ إمّا العفن أو الاحتراق كلاهما يفيد أنّ التسخين، وأيضاً فما يحدث عن المرّة من الأمراض يكون حارّاً وإنّما يعالج بالتبريد ومن الأعضاء أعضاء فيها قوى غريزية بها يكون تدبيرها وقوام أمرها مثل العظام والفضاريق؟ والأغشية والرباطات؟ والشحم، واللحم، ومن الأعضاء أعضاء لها قوى غريزية فيها وقوى أخرى يجري؟ إليها من تلك الأصول مثل المعدة؟ والأمعاء والكلّى وجميع العضل، فإنّ هذه الأعضاء فيها قوى غريزية بها يجذب الغذاء وبغيره وتفعّل غاير؟ أفعالها على الحال الطبيعية ولها أيضاً قوى أخرى تجري إليها من تلك الأصول إمّا أن يكون

26. S3 ff. 140-144 contains a fragment of Hunayn's question on medicine because of the misbounding of the codex.

بها الحسّ والحياة فقط وإمّا أن يكون بها مع ذلك الحركة الإرادية فيه يظهر؟ من كلامه في القسم الأول من ذدين أنّ قوى الأعضاء المذكورة فيه هي [S3 140b] الغريزية وغيرها ليست مستفادة لها من الرئيسة ومن كلامه في القسم الذي يليه؟ أنّ قوى الأعضاء المذكورة فيه الغريزية حسب هي التي ليست مستفادة لها فإذاً قد اشترك القسمان في عدم استفادة القوى الغريزية وفرق بينها يكون الثاني فليل؟ من الرئيسة سائر القوى، وعلى هذا نقول غائر؟ قوى الأعضاء المذكورة في القسم الأول إمّا أن يكون مستفادة من الرئيسة أولاً فإن كانت مستفادة منها فقد اندرج القسم الأول في الذي يليه وصارت القسمة لجملة الأعضاء بلانية لا رباعية؟، وإن لم يكن مستفادة منها فطلب رئاسة جميع الرئيسة بقياسها ولهم أن يكون قواها الطبيعية والحيوانية والنفسانية لها من ذواتها ولزمها أن يكون جميع قوى ظنيّة المعدة الغشائية واللحمية ولحم الكلى وغشائها ولحم العضل ورباطاته وأغشية كلّ هذه غير مستفادة لها من الأصول ومن المعلوم أنّ رئاسة الرئيسة بقياس هذه الأعضاء إنّما هي لاستفادة مفرداتها القوى المذكورة، ولو كانت هذه القوى لمفرداتها من ذواتها لاستغنت عن الرئيسة فيلزم إذن أن تكون هذه الأعضاء من حسب جعلها مستفيدة جعلها أيضاً غيره مستفيدة.

ه قال في عدد القوى الطبيعية صنفان منها ما يخدمها؟ غيرها؟ ما يخدم غيرها فيه أقسامها ثلاثة ومنها ما يخدم غيرها ويخدمها غيرها كالعادية تخدم الرئيسة ويخدمها الجاذبة والممسكة والهاضمة والدافعة. وقال من أين ابتداء القوى الطبيعية من الكبد فيه كان يجب أن يقول من أين ابتداء القوى الطبيعية الشخصية من الكبد والافمد؟ النوعية الاشيان؟.

ز قال في الأفعال المفردة هي التي يفعل كلّ واحدة منها قوة واحدة كالجذب والإمساك؟ والهضم والدفع والمركبة هي التي يفعلها توتان؟ كالشهوة ونفوذ الغذاء فيه إن كان المرطب من الأفعال ماسم؟ ضرورة بقوتين أفنق؟ فالهضم لا يكون من الأفعال المفردة لأنّ تمامه الهاضمة والممسكة فلا يكون عدّة في الأفعال المفردة صحيحاً.

ح قال ما الذي يحدث كلّ واحد من الأمور الطبيعية إذا زال عن حاله في البدن إمّا مرضاً أو حالاً ليست بصحة ولا مرض فيه ليس زوال كلّ واحد من الأمور يحدث ما ذكره فإنّ ذلك لعلّة مانع؟ فيما عدا الأفعال فإنّ زوالها إنّ/ يحدث عرضاً لا مرضاً ولا حاله.

ط قال ما مثال المرض البارد مع مادّة الفالج ليس الفالج من الأمراض المزاجية حتّى يمتلّ به عليها لكنّه مرض إلى مردي؟ فإنّ المضّر؟ بها بالفعل هو السدّة لا سوء المزاج.

ي قال ما مثال المرض [S3 141a] أنّه كان حارّاً فينبغي أن يعالج بأدوية يبرّد وإن كان بارداً فبأدوية تسخّن فيه الجواب مبين للسؤال لأنّ السؤال عن الشيء الذي يستخرج منه دون كيفية الدواء أعني تقدير؟ وسه؟ في

القوة والجواب بالشيء الذي يستخرج منه نوعه وفيهما؟ تباين.

قال ممّاذا؟ يستخرج وزن كمّيات الأدوية من مزاج ذلك من مزاج البدن أنّه إن كان حارّاً ومرض مرضاً حارّاً فينبغي أن يكون يريدنا؟ إياه؟ قليلاً وإن كان بارداً ومرض مرضاً حارّاً فينبغي أن يكون تزيدنا إياه كثيراً فيه الكثرة والقلّة من باب المضاف وهو غير منحصر فلا يصحّ به تحديد كمّية الدواء وأيضاً إطلاق القول بتبريد الحارّ في البارد أكثر من تبريده في الحارّ ليس مجيّد من جهة أنّ المعتبر في تقدير كمّية الدواء كمّية المرض ومن الجائذ؟ أن يكون كمّيته في الحارّ أكثرها منها في البارد فيحتاج لذلك من التبريد إلى أكثر ممّا يحتاج إليه البارد وبالعكس، فإذا إطلاق؟ الحكم في ذلك على ما ذكره يكون خطأ وأعمل أنّ مزاج البدن لا يستخرج منه العلم بكمّية الدواء وإنّما يستخرج منه العلم بكمّية المرض ومن العلم بكمّية المرض يستخرج العلم بكمّية الدواء فلذلك جعله مزاج البدن في رتبة كمّية المرض في استخراج كمّية الدواء غير صحيح.

قال أيّ الأشياء يعرف الوقت الموافق لاستعماله الأدوية من أوقات المرض، وذلك أنّه إن كان المرض في مبدأ؟ وكان حادثاً فتدبير المريض يكون بالتدبير اللطيف، وإن كان مزمناً فبالتدبير الغاية؟، وإن كان في المنتهى فبالتدبير اللطيف وفي الانحطاط بتدبير الناقهين فيه السؤال عن معرفة أوقات استعمال الأدوية والجواب عن معرفة أوقات استعمال الأغذية.

قال من أيّ الأشياء يستخرج العلم بحسب؟ جهة استعمال الأدوية من مقدار قوّة المريض فمثل عليه بأنّها إن كانت قوية واحتجنا إلى الزيادة في بدنه أو النقصان فعلنا ذلك دفعة، وإن كانت ضعيفة في دفعات قليلاً؟ قليلاً ومن نفس؟ موضع العلل؟، ومثل عليه بأنّ القرحة إن كانت في الأمعاء الدقاق أويّنا؟ بما يشرب، وإن كانت في الغلاظ عالجتنا بالحقن ومن سائر الأشياء التي يدلّ بالتيامها؟ على ما يحتاج إليه، ومثل على ذلك بأنّه إن كان الوقت الحاضر صائفاً استعملنا المبرّدات وهي باردة بالفعل، وإن كان شتاء استعملناها مفترّة؟، وإن احتجنا إلى الاستفراغ وكان صيفاً استفرغنا من فوق [S3 141b] بالقيء، وإن كان شتاءً بالإسهال فيه؟ المراد؟ بجهة استعمال الطريق الذي تسلك بالدواء منه إذا أردد؟ على البدن فقد طباقها بمثاليين وبتيها؟ بمثاليين أمّا؟ المطابقان؟ فالمثال على معرفة ذلك من نفس الموضع العليل والآخر أحد المثاليين على معرفة ذلك من الوقت الحاضر وهو الاستفراغ في الصيف بالقيء في الشتاء بالإسهال، وأمّا؟ المثالان المباينان لما؟ ذكره في معرفة ذلك من مقدار القوّة والآخر المثال الأوّل على معرفة ذلك من الوقت الحاضر والمباينة فيها ظاهرة لا يحتاج إلى الزيادة في بياخها؟.

قال من أيّ الأشياء يستخرج العلم بحسن اختيار موادّ الأدوية من قوّة المريض ومن مزاج البدن ومثل على استخراج ذلك من قوّة المريض بأنّها من كانت قوية واحتجنا أن تصدره؟ عدونا؟ه بأغذية للجوهر البسير؟ منها

غذاء كثير بمنزلة؟ لحم الخترين؟ وما شاكله، ومتى كانت ضعيفة غذوانه بأغذية للجوهر الكثير منها غذاء يسير بمنزلة البقول؟.

قال في المثال على معرفة ذلك من مزاج البدن إن كان مزاجه صحيحاً غذوانه بأغذية مشابهة، وإن كان قد تغير غذوانه بأغذية وارسه؟ بخلاف كزاجها المزاج البدن فيه.

الجواب: مباين للسؤال لأن السؤال عن معرفة الطريق باختيار مواد الأدوية والجواب متضمن معرفة اختيار الأعذية.

قال بكم طريق يتم مداواة في كل واحد من الأعضاء خاصة بأربعة طريق: أولها الطريق المأخوذ من مزاج العضو العليل والثاني المأخوذ من خلقة الثالث المأخوذ من وضعه الرابع المأخوذ من قوته فيه هذه الأمور يتعلق بأحوال العضو خاصة فتراعى عند مرام؟ علاجه، وقد بقي مما يتم به العلاج أمور آخر غير هذه كمعرفة نوع مرضه وسببه ومراعاة الوقت الحاضر بمرضه وبلده وسن المريض ونوع أدويته وتدبيره كل هذه لا بد من اعتبار حجة؟ حتى تتم مداواته وإذن مداواة العضو لا يتم بالأربعة فقط.

قال في مثال الطريق المأخوذ من مزاج العضو العليل أنه لما كان بعض الأعضاء الحرارة أغلب عليه من البرودة كاللحم وبعضها البرودة أغلبها عليه كالعصب وبعضها معتدل المزاج كالجلد صار كل واحد منها إذا تغير عن مزاجه يحتاج منها ويقتضينا أن نرده إلى مزاجه الطبيعي فوجب بهذا السبب أن يكون الدواء الذي يبرد العضو في وقت ما يتفق؟ عن مزاجه إلى المزاج المعتدل ما يلا؟ إلى خلاف الوجه الذي مالت العلة بمزاج العضو إليه فيه العلم بوجود مضادة الدواء للعلة لا يتوقف على معرفة [S3 142a] مزاج العضو بل على معرفة نوع المرض وإثماً فائدة؟ النظر في مزاج العضو العلم بمقدار المرض وفائدة؟ ذلك تقدير الدواء بقدره، وهكذا ذكره صاحب الكتاب في المسئلة التي يقول فيها بعد كم هي الاستدلالات بالمأخوذ من الأربعة الطرق التي تسلك في مداواة كل واحد من الأعضاء خمسة، وقال في الأول منها الاستدلال المأخوذ من مزاج العضو ويستدل به على وزن مقدار الدواء الذي يداوى به العضو فإن المثال الذي ذكره هاهنا غير صحيح.

قال كم هي الأغراض والمقاصد؟ التي ينظر فيها عند المداواة عشرة أولها الغرض المقصود إليه بدلالة نوع المرض فيه أن نعم؟ من هذا الغرض معرفة نوع المرض فالعباه؟ مشعره؟ غيره وصار قوله في الغرض الرابع من العشرة وهو المأخوذ من المزاج الحادث على غير المجرى الطبيعي زائداً لدخوله في جملة مفهوم نوع المرض. واعلم أن المقاصد التي ينظر فيها عند المداواة أكثر من هذه فإن من جملتها النظر في قوة الدواء والغذاء وكميتها واختيار كل واحد منها وحس؟ باليعة؟ واختيار وقت باستعمال كل واحد منها وغير هذه.

قال كم هي أجناس الأدوية أربعة أن منها ما لا يغيره البدن وهو يغير البدن كجنس الأدوية القتالة وهذه الأدوية

تقتل؟ إمّا بالحرارة بمنزلة سمّي؟ الافاعي؟ أو بالبرودة بمنزلة الافيون؟ فيه أنّ الأفيون من الباردة بالقوّة وهو بقول فيها هو بالقوّة أنّ الشيء الذي بالقوّة يقال إذا كان شيئاً موجوداً إلاّ أنّه لم يصر بهد؟ في الحال التي يوصف بها لكنّه يمكن أن يكون، وذلك إمّا بأن يتغيّر أو يتكوّن فالأفيون الآن؟ من باب ما يتغيّر وهذا يناقض.

يح قال كم صارت أجناس الأدوية أربعة، وقال في جملة ذلك وإن كان البدن أقوى منه حتّى بحيله ويشبهه بجوهره يعني؟ عدا؟ فيه السؤال عن علّة انحصار الأجناس الأدوية في أربعة فجعله في الجواب الغذاء قسماً منها غير صحيح.

لط قال لم صارت الخم؟ إذا فردت إلى داخل البدن أسختته وإذا لقيته من خارج لم تسخنه فيه الخم؟ مسخنة إذ هي حارّة بالقوّة ولا يقال فيما هو حارّ بالقوّة أنّه غير مستخن لظاهر البدن.

م قال لم صارت الأدوية القتّالة فيتناولها؟ الناس مراراً كثيراً فلا يقتلهم السبب في ذلك قلّة مقدارها وليس ذلك يعجب إذ كانت لأجزاء؟ الصغار من النار لا يسخن فصلاً عن أن يحرق، وكذلك الأجزاء الصغار من الثلج.

ثمّ قال بل إنّما يجب أن يعلم على فعل الأدوية القتّالة من مضادّتها للبدن لا من مقاديرها فيه كيف يكون بالسبب في كون الأدوية القتّالة قد تنناول؟ [S3 142b] ولا يقتل قلّة المقدار وهو بقول الذي يجب في الحكم على الأدوية القتّالة إنّما يقتل من مضادّتها لا من مقاديرها.

قال في الشروط المعتمدة في امتحان قوى الأدوية المفردة الرابع أن يكون قوّة الدواء مساوية لقوّة العلّة حتّى يتبيّن فعله فيها بياناً سافياً فيه أنّ العلم مساواة قوّة الدواء لقوّة العلّة فرغ على العلم بالقوّة، والقوّة هاهنا بعد مجهولة وإلاّ لم يحتج إلى مراعاة هذه الطرق في استخراج معرفتها؟.

مب قال في هذه الشروط أيضاً الخامس أن يتفقّد علمه في الإسحان والتبريد ساعة يتناول فإنّه إن كان إنّما يستخن بعد مدّة فقد كان في أوّل المرّة برد فاستخانّه إنّما هو بطريق العرض؟، وكذلك تبريده فيه أنّه قد ذكر هذه الشروط بعد أن تقدّم له في جملة شرط آخر؟ ذكره في أوّل الشروط وهو أن يكون الدواء خلو من كلّ كيفية مكتسبة عرضية، وعلى هذا يقول طريق حصول العلم بالكيفية العرضية إمّا أن يكون من الشرط الخامس أوّلاً؟ فإن كان الأوّل فلا حاجة إلى الشرط الأوّل وإن كان الثاني فلا حاجة إلى الشرط الخامس لأنّ حصول العلم بالكيفية العرضية يكون من غير هذا الطريق، ونحن لا نمتحنه؟ إلاّ وهو خال عنها.

واعلم إنّما يفعل بالذات وبالعرض قد؟ غالف؟ ما ذكره فيتقدّم فعله الذاتي على فعله العرضي كالمازّ البارد إذا صبّ؟ على البدن من ظاهره يبرد؟ أوّلاً بالذات وبالعرض قد يخالف ما ذكره فيتقدّم فعله الذاتي على فعله العرضي مالماء البارد إذا صبّ على البدن من ظاهره يبرد؟ أو بالذات ثمّ يستخن أجزاء؟ بالعرض قد ينعكس فيتأخّر فعله الذاتي ويتقدّم العرضي كالأفيون المسخنّ بالنار ويستخن ما دام سخناً ثمّ يبرد، وإذا كان كذلك لا

يصحّ اعتبارها بالعرض بما بالذات من هذا القانون.

مح قال السادس إنّي نتفقّد عمله في كلّ بدن وفي وقت فإنّه إن كان ذلك نفعله؟ بالطبع وإن لم يكن فبطريق العرض، وقد يستمرّ فعل العرضية ويبطل فعل الطبيعية عند زواله وقتاً؟ أثره محفوظاً باستعداد البدن لقبته فيه آثار الأدوية بالتسخين والتبريد لا يختلف بالنظر إلى بدن دون بدن بالطبع كانت أو بالعرض حتّى يحصل استمرارها بالطبع وخلاف ذلك بالعرض فإن أراد بعدم استمرارها أنّ الكيفية العرضية تؤثر قفّي بعض الأبدان ما دامت موجودة فإذا أزلت بطل تأثيرها في غيرها ولا يستمرّ تأثيرها في كلّ بدن.

قلنا هذا هو اختلاف أثرها؟ بحسب الأوقات والحاجة معه إلى [S3 143a] القول باختلافها بحسب الأبدان ويراد به اختلافها بحسب الأوقات فيكون كأنّه تكرر؟ وهو مع ذلك مشعر بما قلناه.

مد قال الثامن أن يفرق بين الغذاء والدواء وبعد أن تعلم أنّ الدواء يسخن أو يبرد البدن بكيفية والغذاء بفصل ذلك من جهة أنّه يزيده جوهر البدن وسمّيه؟ فيه إن كان يريد أنّ الدواء لامتنح دون أن يفرق بينه وبين الغذاء فقد اشترط في الامتحان ما لا يحصل العلم به إلّا بالامتحان لأنّ العلم يكون هذا دوائه؟ وهذا غذاء أمر لا يتحقّق العلم به إلّا من التجربة وإن أراد به اعتبار هذا الفرق من طريق الامتحان فإن؟ حمل؟ على معرفة الفرق بعد الامتحان له يبق؟ هذا يعدوا في جملة الشروط وهو أنّ الممتحن إذا را؟ ما أورده على البدن قد صحّته ينبغي أن يفرق بين تسخينه من جهة كونه دواء وغذاء بالطريق المعتبرة في الفرق بينهما فيمكن لكنّه يبقى ههنا شيء وهو أنّه أشار في قوله والغذاء يفعل ذلك من؟ جهة أنّه يزيده في جوهر البدن ويمينه؟ إلى التسخين والتبريد المذكورين فيما يفعله الدواء والغذاء وإن كان يسخن بالطريق الذي ذكره إلّا أنّه لا يبرد وهذا كأنّه وقع منه شهواً؟ إلّا أنّه ممّا يجب التفوية؟ عليه.

مه قال وما السبب الذي له صارت زائحة الورد مخالفة لطعمه لأنّ ما فيه من القوّة المداق مركّبة من مراره وعفوصه؟ وما به؟ فهو لذلك غير متساوية الأجزاء إذ كان الجزء المزمّنة على ما ذكرناه لطيفاً حارّاً فيه قد تقدّم في المر؟ بأنّه غليظ لا لطيف وهذا أيضاً واقع موقع السهو؟ أو سهو؟ حقيقة لأنّه قال على ما ذكرنا. مر قال وكذلك صار جميع ماله من الأجسام رائحة فهو لا محالة حالعه؟ هذا؟ باطل بالكفاون؟ والأفيون والخلاف وشبهها؟.

مر قال كهي؟ الدستورات المعمول عليها في مقدار ما يبقى؟ من الأدوية المفردة في الأدوية وهذا يتّني؟ على أمرين أحدهما الغرض الذي يحدّد؟ له الدواء المركّب بمنزلة ما يبقى لحم الافاعي؟ في الترياق الاخرها؟ يستحقّه ويحتاج إليه كلّ واحد من الأدوية المفردة التي يؤلّف الدواء المركّب فيه السؤال عن الطرق؟ المعمول عليها في تدبير الأدوية المفردة والمركّبة والجواب يقتضي أن يكون عن فائدة القاء؟ كلّ واحد من

المفردة في المركبة وهذا ظاهر من المثالين الذين مثل بها؟ بعد وقد أتى بمثل؟ هذه المسئلة قبل هذه وأجاب فيها عن ذلك باعتبار قوة الدواء ومنفعته وما يتركب كمنهما وهو صحيح وأتى بمثلها أيضاً بعد هذه أجاب فيها بأن يأخذ من كل واحد من الأدوية المفردة مقدار شربه؟ تامة وتجمعها [S3 143b] ثم يأخذ من الجميع شربة؟ يكون مقدارها بحسب ما يوجبه الأجزاء المجمعة من الأدوية. فإن كانت دواء غيره؟ وجب أن يكون في السرية؟ من كل واحد منهما نصف؟ شربه؟. وإن كانت ثلاثة فثلاثة أو أربعة فربع، وهذا أيضاً جواب حسن صحيح.

مح قال وما مثال كهم؟ في تأليف الأدوية. قال إن الأدوية التي قواها متضادة ليس يمكن إذا لغت؟ أن يبقى قواها على حالها لكن يفسد ويبطل ويشهد على ذلك اختلاط الماء الحارّ واحفال؟ بالماء البارد وكسر كل واحد منهما لكيفية الآخر ثم قال في الجواب أن ما يبرد على البدن ما يفعل فعله بقوته الطبيعية ومنه ما يفعله بقوته مكتسبة عرضية كما يفعل بقوته العرضية كالماء البارد والمغلي؟ فليس يبقى معه عند التركيب وما يفعل فعله بقوة طبيعية فقوته تبقى عليه ولو أنه اكتسب قوة أخرى عرضية لم يفارقه تلك الطبيعية ومن أجل ذلك كلما كان من هذه الأشياء قوته؟ قوة حارة كالخردل؟ فهو وإن برده؟ تبريداً شديداً يسخن البدن لا محالة وما كان منها قوته قوة باردة بمنزلة السوكران والأفيون برد البدن متى طال لبثته في ملاقاته إياه، ولو اكتسب حرارة عرضية فيه يفهم هذا الجواب أن المتبائل من الكيفيات عند التأليف هو ما هو منه بالعرض فقط وما هو منها طبيعي فإنه يبقى، وهذا غير صحيح ولا دافع للشك فإنه إذا ألف دواء أن يتضادان.

فأقول إن قوة كل واحد منها يبطل قوة الآخر وصدّه ويعود إلى المجموع المركب منهما معتدلاً لا يؤثر فيما يلقيه؟ أثراً قاتلاً؟، ولو كان يؤثر لما كان الانفعال عنه أولى من الانفعال عن؟ فلذلك يمانوا؟، وإذا تمانها؟ لم يصح الحكم فيما؟ كل واحد منهما عليه إذا تعلّم؟ بذلك من أثرهما وقد امتنع فلذلك يتساوان في القوة مثلاً. فأما أن ينال يبطلان فعلهما أولاً؟ فإن تبطل؟ فقد تقرّر؟ الشك وإن لم يبطل؟ لزم حصول أثرهما معها. وذلك وقوله كلما كان من هذه الأشياء قوته قوة حارة كالخردل فهو وإن استبرده؟ تبريداً عرضياً يسخن قول غير موافق فإن تبريده العرضي لا يطابق تأليفه مع دواء بضاده؟ في قوته بل لو قال برده بالأفيون والاستواء والاختلاف والنظام وخلافه فهي أشياء تكون في أربعة أجناس أعني الجنس المأخوذ من مقدار الحركة وفي الجنس المأخوذ من كيفية الحركة وفي الجنس المأخوذ من مقدار القوة وفي الجنس المأخوذ من وقت الفتول؟ والسكون. وأما المنتظم وغير المنتظم فيكونان خاصّة في النبض المختلف وأما في المستوي [S3 144a] فلا فيه الوزن قياس بعض آخر النبضة ببعض فلذلك لا يوجد هو وخلافه في الأجناس التي ذكرها إذا كان الوزن قياس بعض أجزاء النبضة الواحدة ببعض فلا؟ يعتبر في الأجناس التي ذكرها لكنّه يكون في كل جنس. وأما الاستواء فلا

يتخصّص بجنس بل يوجد في جميع أجناس النبض وقد يوجد في بعض الأجناس المعتبرة من الآلة كالمنساري؟ وفي الممتلي أيضاً لأنه إمّا أن يكون مستويّاً في الآلة أو غير مستوٍ فلذلك لا يصحّ تخصّصه؟ بالأربعة أجناس التي ذكرها.

ن قال ما السبب الذي له لما كان الدماغ أصلاً ومهذبا ينبعث؟ عنه الحسّ والحركة الإرادية وكان هذان إنّما يتمّ أمرهما بالحرارة جعل بارداً رطباً. أمّا برده فلسبيين أحدهما أنّ الحركة فيه ومنه كثيرة وكلّ حركة يتّصل بها ويتبعها حرارة فجعل بارد البلاء؟ يعرض له عند ما يتحرّك أن يلتهب ويحترق فيه لم يقل أنّ الحركات الدماغ معه؟ بل فيه ومنه فلو جعل برده لكي؟ لا يحترق هذه الحركات لاحترق القلب الذي حركاته لنفسه وهو مع ذلك أسخن ما في البدن.

نا قال ممّاذا تحدث حمّى يوم من الأسباب السابقة والأسباب السابقة المحدثّة لحمّى يوم خمسة كثرة؟ مقدار الأخلاط وغلظها ولمزوجتها؟ والشدد؟ الحادثّة عنها والعفن اللازم لها ضرورة فيه العفن بسبب؟ أصل لا سابق بها؟ كذا عدّة؟ صاحب الكتاب ومثّل به على السبب الواصل فلا يجوز عدّة في الأسباب السابقة نب قال كيف؟ يكون طول النوائب وقصرها من قبل طبيعة العصل؟ أنّ العصل؟ ينبغي أن يكون نوبة البلغميّة أطول من نوبة السوداوية فإنّ البلغم أكثر وأبرد والزج؟.

نج قال في نسبة أخذ كلّ واحدة من الحمّيات ذوات الفترات التي تركها أنّ الأخذ يكون مثل ثلاث الفترّة فقال في الربع مدّة أخذها ثمانية عشر ساعة وتركها أربع وخمسون ساعة فجمله الدور الواحد من أدوارها اثنان سبعون ساعة فيه أنّه جعل مدّة أخذ الربع قبل هذا أربعاً وعشرين ساعة حيث قال وخط المرة السوداء لما كان بارداً عسر التعفّن؟ صارت نوبة الحمّى الحادثّة عنه يمكث؟ على الأكثر أربعاً وعشرين ساعة، وإذا كان هذا هو الأكثر ومبنى الأحكام الطّبيّة عليه فبطل إطلاق القول بأنّ الأخذ من كلّ نوبة يكون مثل ثلاث الترك.

ند قال ممّاذا يكون ثخن البول إمّا من نضج الأخلاط وإمّا من خلط غليظ فيه الثخن خروج عن الاعتدال فلا يكون [S3 144b] للنضج، وأمّا قوله بكونه؟ للخلط فهو الصواب.

نه قال ماذا يدلّ البول الرقيق الذي لونه لون النار على أنّ فعل الطبيعة في اللون قد تبين أكثر إلّا أنّها لم تعمل بعد القوام شيئاً فيه اللون الناري خارج عن الاعتدال فلا يكون من فعل الطبيعة، ولو كان لا ابتداء فعل الطبيعة لكان انتهاء فعلها في النضج عسار يبلغ غلى حدّ المصوعة؟ أو يتجاوز فإنّ/ يكون لمخالطة مرار يصبغ؟ البول ويبلغ به إلى حدّ الغاية وهكذا ذكر صاحب الكتاب في ابتداء كلامه في البول.

نو قال لم صار القوام الثخين من قوامات البول لا يكون مع اللون الناري ولا مع الناصع؟ ولا مع الأصغر لأنّ هذه الألوان إنّ/ يكون من قلة المادّة ومن ضعف القوّة الهاضمة والبول الثخين إنّما يكون من صحّة القوّة ومن

كثرة المادّة فيه أعجب شيء بسببه هذه الألوان إلى ضعف الهاضمة وعدوله؟ على سببها الاكبري؟ وهو مخالط المرار الصانع ثم ضعف الهضم يقتضي لا لون أو لوناً ضعيفاً إمّا أبيض أو مائلاً إلى البياض فكيف يعدّ شيئاً؟ بهذه الألوان، وأعلم أنّه قال في المسئلة التي نقلناها؟ عنه قبل هذه إنّ اللون الناري قد تبين إلّا أنّها لم تعمل بعد في القوام، وهذا يدلّ على أنّها إذا عملت في القوام وعدلته غلظ فجمع إذن اللون الناري أو ما يجاوزه مع غلظ القوام هذا على المفهوم من كلامه فيما بين المسئلتين. وأعلم أيضاً أن يقي؟ القوام الشخن اجتماعه في البول لمع؟ هذه الألوان غير صحيح الإطلاق فإنّ في المرار ما هو غليظ لزج للطبخ والانعقاد لا للمخالط البلغمي، وهذا إذا خالط البول ضيقة بهذه الألوان وغلظه، وقوله إنّ الشخن إنّ/ يكون من صحّة القوّة إن أراد به المعتدل فيصحّ اجتماعه مع الأصغر وهو دليل النضج الكائن، وإن أراد به المجاوز؟ لحدّ الاعتدال فهذا لا يكون من صحّة القوّة.

نر قال ما السبب الذي له كلّ بول رقيق وإن اختلفت ألوانه لا يمكن أن يرسب فيه ثفل؟ لأنّ رقة القوام تابعة لقلّة المادّة والثفل الراسب إنّما هو شيء بقوت؟ القوّة الهاضمة فلا تهضمه، فلذلك ليس يرسب في البول الرقيق ثفل إذ كان الواجب أن يشخن البول أولاً ثمّ يتميّز منه ثفل راسب فيه إذا كان الثفل الراسب شيئاً يفوت القوّة الهاضمة فلا تهضمه فكيف صار يدلّ على كمال النضج وكيف يصحّ القول بفواته للقوّة وهي التي عملته وغيرته ثفلاً راسباً أبيض عملاً بتدريج، ولذلك ما يختلف دلالاته حسب تميّز؟ القوّة أو استيلائها عليه، ولو قلّتها²⁷

[S3 145a] مع عدمه كالدم وغيره سواء كان لها أن يخرج مع البارد؟ من البدن أولاً وأيضاً لا يلزم أن يكون خروج السبب من البدن طبعاً بل قد يكون قسراً وكخروج الدم بالفصد أو بغيره، فإن كان دماً رديئاً لم يقدم على التغذية لكن يقتصر على إصلاح المزاج، فإن كان صحيحاً أقدم على التغذية على قياس ما تقدّم.

ii. 16

قال أبقرط: متى كان بإنسان جوع فلا ينبغي أن يتعب. الشك: ولا ينبغي أن يسهر ولا ينبغي أن يفضب؟ ولا ينبغي أن يجامع ولا ينبغي أن يتمشّي أو يقصد، وإذا كان كذلك فأولية؟ تخصيص مفع؟ الجمع بين الجوع والتعب دون باقيها لا معنى له.

27. S3 ff. 140-144 contains a fragment of Hunayn's question on medicine because of the misbounding of the codex.

الجواب: لا شك في خطر الجمع بين بعض هذه وبعض على الروح من جهة التحلل وعلى القوة من جهة الضعف لاعانه؟ كل واحد منها الآخر على ذلك ، وتخصيص أبقرات الجوع والتعب بالذكر دون باقيها من جهة شدة خطر الجمع بينهما على الجمع بين سائرهما لأن البدن في الجوع يحتاج بأسره إلى الزيادة والتعب موجب للنقص منه بأسره فهو لذلك أقوى العناية على إسهال القوة مع الجوع في كل عضو من أعضاء البدن بخلاف سائرهما فإن كل واحد منها يخص بعض الأعضاء أكثر من غيرها ولعموم الضرر بهذين البدن خصهما؟ بالذكر دون سائر هذه وهذه يعرف بقياسها. وأما الاستمشاء والفصد فلم يفكرهما للاختصار على ما يوجد أن بالقياس عليه في عمومته وهو التعب.

ii. 18

قال أبقرات: ما كان من الأشياء يغذو سريعاً دفعة فخروجه أيضاً يكون سريعاً. الشك: هذا متبرع؟ من كلام جالينوس أن الغذاء قد يسرع تغذيته في بدن ولا يلزم من سرعة تغذيته فيه سرعة خروجه عنه كالغذاء الغليظ في المعدة المحرورة والمزاج المحرور يسرع انهضامه فيسرع تغذيته ولا يلزم من ذلك سرعة خروجه عن البدن وانفساسه؟ منه فإن دمه وفضله كيف كان أغلظ من الدم المتولد من الروح؟، وإن كان هضمه لأمرن في المعدة، وقد يسرع خروجه عن البدن لكيفية يقترب به كالحدة؟ ويبطئ تغذيته مثل ذلك كالزوجة ويسرع تغذيته، فلذلك لا يصح الحكم على كل ما هو سريع التغذية بسرعة الخروج ولا بالعكس.

الجواب: أن الأحكام المطلقة لا تعطل؟ بالجزئيات المختصة لها وأن خالفها أحكامها بالتخصيص، ومراد المقدم أبقرات هاهنا بالغذاء المطلق الخالي عن المعارضات لأحكامه وعن كل كيفية عارضة له وحال تخصيصه لا الحاد ولا اللزج ولا الغليظ ولا اللطيف ولا غيرهما بالإضافة إلى البدن المطلق الخالي عن المعارضات الجزئية لما يقتضيه الغذاء المطلق فيه وعن كل حال توجب [S3 145b] مثله لا الحار المعدة ولا البدن ولا البارد هما؟ فإذا اعتبر كذلك صح الإطلاق حكم أبقرات وبعد من السلوك؟، وهذا التعليم يكون بالكليات والجزئيات لا ينحصر؟ ولا ينضبط التعليم بها فلذلك اقتصر في التعليم على الكلية دونها.

ii. 22

قال أبقرات: ما كان من الأمراض يحدث من الامتلاء فشفاؤه يكون بالاستفراغ وما كان يحدث منها

بلاستفراغ فشفأؤه يكون بالامتلاء وشفاء سائر الأمراض يكون²⁸ بالمضادة.

الشك: إن كان ما يحدث من الاستفراغ يعالج بالامتلاء وقد يحدث الاستفراغ عن الامتلاء. شك آخر: إطلاق الحكم يعالج سائر الأمراض بالمضادة لا يصحّ فإنّ الحارّ قد يعالج بمثله كقوله في المقالة السابعة من أصابته حمّى ليست من مرار فصبّ على رأسه ما حارّ كثير انقضت بذلك حمّاه. وقال جالينوس: هذا يدلّ على أنّ جميع الحمّيات سوى ما كان منها من المرار إذا صبّ على رأس صاحبها ما حارّ كثير انحلت وانقضت حمّاه. وعلى هذا القول قال في المقالة الأولى من أبيديميا في رجل استعمل الماء الحارّ على رأسه. وذلك أنّ حمّاه كانت من حرّ الشمس وقد ينفع الحارّ من الحارّ كما في تليين الأورام الحارة وإيضاجها في الحمّيات الصفراوية، وكذلك قد يعالج البارد كقوله في المقالة الخامسة وربّما صبّ على بدنه؟ تمدّد ماء بارد كثير فأخذت به انعصافاً؟ من حرارة كثيرة فكان تخلصه بتلك الحرارة، وأيضاً فإنّ الاستفراغ للفضلات المالية؟ ليس ضدّك هو إعدامها فليس كلّ العلاج بالضدّ.

الجواب: أمّا عن الأوّل فإنّ العلاج فيه بالامتلاء لما أخذ به الاستفراغ وهو بعض البدن أو ما فيه لاكتسب الاستفراغ، وبهذا قال ما كان من الأمراض من الاستفراغ فسواء كان حدوث الاستفراغ عن امتلاء تقدّمه أو عن غيره يكون علاجه بإعادة البدن وما فيه إلى ما كان عليه، وهذا مراد أبقرط ولا يريد علاج الاستفراغ من حيث هو فإنّ علاجه يكون بجسم سببه سواء كان امتلاء أو غيره فصحّ لذلك إطلاق الحكم بعلاج ما يحدث من الأمراض عن الاستفراغ بالامتلاء هذا جواب الشكّ الأوّل.

وأما جواب الثاني وهو إطلاق الحكم بأنّ شفاء الأمراض يكون بالمضادة لها حتّى الأكثر في أكثر الأمراض وقويّاً؟ لا أنّ جملة العلاج به قوله كما إذا قيل شفاء الأمراض المواجهة المادية بالاستفراغ لا مراد به أنّ الاستفراغ جملة علاجها بل مع جواز أنّ لها علاجات أخرى غيره والاستفراغ فيها ليس ضدّاً لها فتبيّن بذلك إذن مراده وزال الشكّ والالتباس؟.

ii. 34

قال أبقرط: إذا كان المرض ملائماً لطبيعة المريض وسنّه وسخنه والوقت الحاضر من أوقات السنة فخطره أقلّ [S3 148a²⁹] منه إذا كان غير ملائم لواحد من هذه الخصال.

28. [in marg. S3. يكون]

29. S3 ff. 146-147 contains a fragment of Hunayn's question on medicine because of

الشك: يممس؟ هذا الحكم أولى منه وهو أن يقال إذا كان المرض ملاوما؟ لطبيعة المريض سنّه وسخنه والوقت الحاضر يخطره؟ أعظم من خطره إذا لم يكن مداوما؟ لأنّ استعداد الجسم للأفعال عن المناسب أتمّ وأشدّ من غيره فالتأثير عنه ينبغي أن يكون أشدّ من غيره وأكثر، وإذا كان تأثيره أشدّ وأكثر فالخطر فيه يكون أعظم.

قال جالينوس إنّ المرض الحضار؟ يحدث إلّا وسببه قوي ما يكون متى يبلغ قوّته إلى غلبة؟ ضدّه والملائم؟ بالصدّ.

وأقول وفي هذا القول يحكم بين البطلان وهو أنّ المرض المضادّ لا يحدث الأقويان الطبيعة المضادة له لا ينفعل عن مثله إذا كان ضعيفاً وهذا فاسد لأنّ بدن صاحب المزاج البارد طبعاً لا يخلو عن تولّد السبب الحارّ طبعاً كالدم والصفراء وهما غالبان عليه أكثر من غلبة ضدّهما وإلّا لم يكن البدن إنسان حمّى غالبية ما في الأمر أنّهما أقلّ؟ منهما في الحارّ المزاج طبعاً، ولذلك بدن صاحب المزاج الحارّ طبعاً على قياسه لا يخلو عن تولّد السبب البارد فيه طبعاً كالبلغم والسوداء، فلذلك إذا وجد سبب من الأسباب المؤلّدت لشيء منهما في البدن ما يعين على تولّده خصوصاً أن تكرر وروده عليه زاد في البدن عن القدر المعتبر في اعتداله فغيّر البدن على حسب زيادته يكون التغيّر، فإن كانت قليلة تغيّراً يسيراً وكثيراً إن كانت كثيرة، ولا يقال إنّه لا يعتبر لأنّ المتولّدة؟ في البدن ضدّ فيقاومه وهو المزاج الطبيعي فإنّ الضدّ إنّما يتولّد بحكم مخ دائماً في البدن طبعاً فمتى وجد المعين؟ على تولّد سببه زاد تولّده فولد الأمراض المضادة للمزاج ضعيفة إن كان قليلاً وقوية إن كان كثيراً إذا استثبت هذا بطل الحكم بأنّ الضدّ لا ينفعل عن ضدّه إلّا قوياً وإن كثر تولّده في البدن الملائم؟ الطبيعة لا يكون فكلّيته لقربه نكابه ضدّه أو مخالفة لأنّه غير بعيد عن طبيعته فلا ينافيها منافاة الضدّ المخالف فإن ثبات؟ القوّة مع الملائم أكثر من ثباتها مع الضدّ والمخالف ببطلان لذلك الاستعداد وقرينان؟ من أن يكونان مبطلين له فمن هذا كان الخطر في الملائم أقلّ منه مع المضادّ المخالف وهو الذي أشاره المقدّم إليه أبقرط.

ii. 35

قال أبقرط: إنّ الأجود في كلّ مرض أن يكون ما يلي السرّة والثنية له ثخن ومتى كان رقيقاً جدّاً منهوكاً فذلك رديء [S3 148b] وإذا كان أيضاً كذلك فالإسهال معه خطر.

الشك: الأجود أن يكون لهذه المواضع ثخن لا في كلّ مرض لكن في أمراض خاصّة مالرقق؟ والإسهال والذرب وجميع الأمراض الذوبانية. أمّا في الأمراض الأخرى غيرها كالصداع والدوار؟ والنقرس ونحوها فلا يعتبر

ذلك وعدمه فيها بالجودة وعدمها فيكون قوله في كلّ مرض مستدركاً.

الجواب: إنّ المقدم أبقرط لا يريد بقوله إنّ الأجود في كلّ مرض من الأمراض كلّها بل يريد؟ بالكلية كلّ مرض يتبعه رقة؟ هذه المواضع كالحمّيات الحادة المجففة؟ والمتطاولة المحللة وجميع ما يهتك؟ البدن ويهزله؟ فيتبعه رقة هذه المواضع، فإذا اعتبر أمرها فكان له ثخن فهو أجود فيها من أن لا يكون لأنّ رقتها تدلّ على غاية هزال أعضاء البدن وضعفها وضعف الأعضاء الهاضمة للغذاء كالمعدة والكبد فيهزل الثرب المسخن لها بما يقبله سخونة البدن ويعود البرد الخارجي إليها فيعجز عن هضم شيء يتراجع؟ به البدن، فإذا هزلت الأعضاء وقلّ؟ الوارد إليها من الغذاء لضعفت آلات هضمه. فأمّا إذا كان لهذه ثخن فإنّ الأمر في ذلك كلّ يكون على الخلاف هو الدليل على أنّ المقدم أبقرط يردّ؟ الكلية حكمه برداءة الإسهال في هذه الحال لأنّه يزيد؟ هذه المواضع رقة والبدن مخالفه، وذلك يدلّ؟ على أنّه يريد كلّ مرض منهك؟ معه هذه المواضع كالإسهال.

ii. 43

قال أبقرط: الذين يختنقون ويصيرون إلى حدّ الغشي ولم يبلغوا إلى حدّ الموت فليس يفيق منهم من يهر في فيه زيد.

الشك: إن كان تولّد الزبد في المخنوق؟ لشدة حركة القلب لدفع البخار الدخاني المتولّد لجليان؟ الحرارة فيخرج النفس لشدة المجاهدة والاستكراه وبعده لأنّه يمتنع عليه النفس ببطلان القوة المحركة فيه فتفلي الحرارة التلبية؟ ويدفع قلبه بما يخنق؟ فيه من البخار؟ الدخاني كرها؟ للمجاهدة على قياس ما يكون في المخنوق، فلذلك ينبغي أن يجري حكمه في أنّه لا يفيق؟ بعد ذلك حكم المخنوق لكنّ المصدوع؟ يفيق؟ بعد ذلك وكذلك؟ ينبغي أن يكون المخنوق.

الجواب: قد أجاب جالينوس عن هذا بأنّه ينبغي أن يحكم هذا الحكم في قول المقدم أبقرط أكثر بالاداء؟ فإنّنا ربّما رأينا في الندرة بعض من خنق أو اختنق، وقد ظهر في نية زيد وأفاق، ويقول يمكن أن يكون الزبد الذي رآه جالينوس في بعض من خنق وأفاق بعد الاختناق لأنّه؟ خاع؟ شيء من الرطوبات التي في نواحي الحنجرة والقصبية والخلقة باندفاع شيء من الهواء من الرئة عند عدم يمكن الخلق فتخلط بتلك الرطوبات كما في الصرع ولا كذلك [S3 149a] الزدب الخارج فيمن اختنق ممّن أشار أبقرط إليه فإنّ ذلك الزبد إنّما يخرج عند غليان ما في الرئة بالهواء المخنوق في القلب عند اختلاطه بما في الرئة من الرطوبة وتكرّره عليها ولا يزال كذلك حتّى يرتفع إلى الخلق ويخرج من الفم والغليان يتّصل، فإذا بلغ الاختناق إلى هذا الحدّ فليس يفيق من ظهره؟ من المختنقين زيد وصحّ حكم أبقرط بعد ما؟ فاقته بعد ظهور، وليس يعجب خروج الهواء من الرئة

في المختنق فإنه إذا اقتصر؟ على الخناق فإنّ القصة لا يلتقي أجزاؤها ببعضها ببعض حتى يمتنع خروج الهواء بالكلية لكنّ بطلان الانبساط؟ لبطلان فعل العضل الفاتح للحنجرة إذا أقصر؟ عليه فيمتنع له لخروج؟ الهواء ولا يمتنع خروجه إذ لذلك منافذ أخرى كميقيدي؟ الصوت من الحنجرة باندفاع طابق الحنجرة بالهواء المندفع من داخل، فلذلك أمكن خروج الهواء في المختنق وامتنع دخوله.

المقالة الثالثة

iii. 7

قال أبقرط: إذا احتبس المطر حدثت حمّيات حادة وإن كثر ذلك الاحتباس ثم حدث في الهواء تيبس؟ فينبغي أن يتوقع في أكثر الحالات هذه الأمراض وأشباهها. الشك: احتباس المطر إما أن يكون في الوقت الذي يجب فيه أولاً فإن كان الأول فلا سير؟ لجريانه على ما ينبغي، وإن كان الثاني فبعيداً من حدوث الحمّيات الحادة لكسر برد هذا الوقت للحدّة وتقليظه للموادّ وحفظه لرطوبتها بمنعه؟ من تحللها.

الجواب: أن المطر إذا احتبس في وقته وهو لا يكون في غيره فإنّ الهواء يشتدّ فيه وتخفيفه؟ هي الرطوبات البدئية فيقلّ لذلك رطوبات البدن، فإذا جاء الفصل المناسب لحدوث الحمّيات التي ذكرها كالصيف والخريف والأبدان قد قلّت رطوباتها لعدم استفادتها ما يحفظها عليها فيريد؟ ذلك بالرطوبة المستفادة من الهواء بالمطر ولم ينكسر حدّة الموادّ البدنية به فمتى عفن شيء منها حدث عنه في هذين الفصلين الحمّيات الحادة التي ذكرها ولا يريد أنّها تحدث في الفصل الذي يتوقع فيه المطر فيحتبس فيه.

iii. 9

قال أبقرط: إنّ في الخريف تكون الأمراض أحدّ ممّا تكون وأقتل في أكثر الأمر فأما في الربيع فأصحّ الأوقات وأقلّها موتاً.

الشك: أن كلّ واحد من فصل الخريف والربيع يجب أن تكون حاله في نفسه وفيما تقتضيه بذاته واحداً وأما باعتبار ما هو تلوّه فمختلف فحكم أبقرط على كلّ واحد منهما هاهنا إما أن يكون باعتبار ذاته أو باعتبار ما هو تلوّه، والأوّل باطل لأنّه لو اعتبره ما خالف الحكم [S3 149b] منهما فجعل الأمراض التي يعرض في الخريف أقتل وجعل الربيع أصحّ الأوقات وحكم الفصلين واحد في الاعتدال بمعنى المتوسط فمعنى؟ الثاني وكما أنّه جعل الخريف رديئاً باعتبار ما يتخلّف في الأبدان فيه بحكم؟ الفصل الذي يقدّمه من الموادّ الحارة؟ اليابسة

والعفونة وحبس الخريف لها ببرده تولّد؟ الأمراض القاتلة بالحدّة، فلذلك الربيع يأتي بعده الشتاء، وقد خلف في الأبدان فصولاً كثيرة أكثر من الفصولات الصيفية حارّة وغير حارّة وغليلة لبرد الشتوي، ولمّا يؤكل؟ فيه من الأغذية الغليظة والمسخنة فبخاها؟ الربيع بحرّة الضعيف ولا يحلّلها ويحرّكها ويثورها؟ فقتلت وأشكت؟، وإذا كان كذلك فليس حكم الخريف في رداءته من هذا الوجه دون رداءة الربيع.

الجواب: أنّ الأبدان في كلّ واحد من الفصلين مستعدّة للموقع في أمراض بما يتخلّف في الأبدان؟ فيه عن الصيف، وكلّما كانت الأمراض؟ أحدّ كانت أقتل فلذلك حكم المقدّم أبقرط على الأمراض الحادثة فيه بأنّها أحدّ وأقتل ولا يلزم من ذلك بأن يكون رديناً في نفسه وإنّ حكمه بصحّة الربيع بقياس حدوث هذه الأمراض فيه وأنّه يقلّ حدوثها فيه ولا يلزم من ذلك أن يكون صحيحاً في نفسه ولذلك قال المقدّم أبقرط إنّّه أصحّ الأوقات وأقلّها موتاً يريدّه؟ أنّه ليس صحيحاً مطلقاً لكن بالقياس إلى قلة الموت فيه لقلة حدوث هذه الأمراض فيه لاتصاله عن الفصل البارد.

iii. 11

قال أبقرط: فأمّا أوقات السنة فأقول إنّ متى كان الشتاء عديم المطر شمالياً وكان الربيع مطيراً جنوبياً فيجب ضرورة أن يحدث في الصيف حمّيات حادّة ورمد به؟ واختلاف دم وأكثر ما يعرض اختلاف الدم للنساء وأصحاب الطبائع الرطبة.

الشك: إذا قابل كلّ واحد من الفصلين المتفادين؟ الآخر وأعقبه فالثاني يرفع ما أشره الأوّل إلّا أن يقض؟ عنه فيكون التأثير للأوّل ويريد عليه فيكون الثاني وعلى حسب التقصير والزيادة يكون التأثير للغالب فإن كان التأثير للشتاء فلا حمّيات ولا رمد ولا عفن ولا اختلاف لا ماذا؟ لا حدّة البرد واليبس، وإن كان التأثير للربيع فالأبدان يترطب لكن لا يكون حدّه؟ فيبطل فما؟ رتب عليها الحمّيات والرمد واختلاف الدم ويبقى العفونة.

الجواب: الفصل الثاني يدفع أو يقوم تأثير الأوّل من الهواء إمّا من الأبدان فلا لأنّ تأثيره في؟ لم يكن من جهة المزاج فقط حتّى إذا ورد الثاني مضادّاً دفعه وأقامة لكنّ الأبدان إذا تأثرت عن الأوّل بمزاجها تولّد فيها على حكم ذلك التأثير أخلاط أو صار مزاج اختلاط البدن على حكمه [S3 150a] فإذا ورد الفصل الثاني لم يقو على دفع ذلك المزاج والأخلاط المتغيرة في البدن أو المتولّدة فيه بل تؤثر؟ منها تأتي الآخر ويعدها أعداداً آخر وكذلك الثالث فيصير كلّ واحد من هذه الفصول حدّاً؟ من سبب الأمراض الحادثة بعد وهي غير الأمراض المتولّدة بمقتضى الواحد من الثلاثة، وإذا كانت لذلك لم يكن كلّ واحد من الفصول المتضادة مبطلاً لتأثير ضده بل معيّناً على التأثير.

iii. 16

قال أبقرط: فأما الأمراض التي تحدث عند كثرة المطر في أكثر الحالات فهي حميات طويلة واستطلاق البطن وعفن وصرع وسكات وذبحه، وأما الأمراض التي تحدث عن قلة المطر فهي سلّ ورمد ووجع المفاصل وتقطير البول واختلاف الدم.

الشك: ما ذكره من الأمراض الحادثة عن قلة المطر ليست بدون الحادثة عن كثرة فيشتركان في الرداءة وإذا اشتركا في الرداءة بطل حكمه في الفصل الذي قال فيه إن من حالات بالجملة قلة المطر أصح من كثرة وأقل موتاً ويولد بطل أن هذا الحكم قوله أيضاً إذا احتبس المطر حدثت حميات حادة فإن كثر ذلك الاحتباس في السنة ثم حدث في الهواء حال ييس فينبغس أن يتوقع في أكثر الحالات حدوث هذه الأمراض وأشباه؟.

الجواب: أنه وإن وقع الاشتراك بين كثرة المطر وقلته في إيجاب الأمراض من جهة أنهما إفراطان في بابهما؟ لكن الأمراض مع كثرة ينبغي أن يكون أكثر وأشدّ وهو أبين بالقياس لأن الأبدان مع كثرة المطر يكون أكثر رطوبة منها مع قلته وكلما كثرت الرطوبة كان الانفعال؟ عن الأسباب الممرضة أكثر وأشدّ والأمراض الرطوبية أكثر حدوثاً للبدن من اليبوسة كالحميات العفونية، فلذلك الوقوع فيها يكون أكثر وتأثيرها مع هذه الحال في الأبدان يكون أشدّ ولشدتها يكون الموت أكثر وهذا على خلاف الحال قوله قلة المطر أصح.

iii. 20

قال أبقرط: قد يعرض في الربيع الوسواس السوداوي والجنون والصرع والسكتة وانبعاث الدم والذبحه والزكام والبحوحة والسعال والعلة التي يسر؟ معها الجلد والقواحي والبهق والبثور الكثيرة التي تنقرح والخراجات وأوجاع المفاصل.

الشك: إذا كانت هذه الأمراض كلها تعرض في الربيع فما هو دون الخريف فيما تحدثه من الأمراض فلا يكون أصح الأوقات كما ذكره.

قال جالينوس قولاً يفهم منه أنه جواب عن هذا الشك وهو أن الأمراض التي تعرض في الربيع خاصة كأنها سليمة لا خطر فيها ثم قال [S3 150b] فإن لقي الربيع الأبدان الأخلاط فيها معتدلة حفظها على أفضل صحتها ولو يحدث فيها من قبل طبيعته خاصة حدثاً ولا كذلك الصيف والخريف.

وأقول وأيّ خطراً عظم من خطر الصرع والسكتة والذبحه، فإن قيل كقوله إن هذه الأمراض إن حدثت في الربيع لا بخطر طبيعته بل يحكم أبدان ورد؟ عليها وهي غير نقية من مواد هذه الأمراض فآثارها لحله؟ لها وإذا

(..) قلنا هذا غير معتبر في الآثار الفصلية وإلا كانت آثار كل فصل غير متناهية؟ لاختلاف الأحوال الشخصية وأيضاً فإن أكثر أمراض الخريف إنما بقي؟ لما خلفه الصيف في الأبدان ولمّا تولّد فيه فيها والخريف معنى على حدوثها يحبسها؟ لها، فإنّ الخريف إذا لقي الأبدان وهي نقية معتدلة كان أحفظ لها على ذلك من الربيع لبعده؟ من العفونة فيفعل في الأبدان فعل ربح الشمال في نقوية؟ الأبدان وشدها وحفظ قوتها وكلّ ذلك يخالف مقتضيات الربيع.

الجواب: أمّا الربيع والخريف فمن جهة اعتدالهما الخاص؟ منهما وهو توسّط كل واحد منهما بين الفصلين المتضادين، فلذلك ينبغي أن يكون كل واحد منهما سبباً للصحة لا لمرض يحدثه جملة لا بخطر أو لا غير خطر كما ذكره جالينوس لكنّ الأمراض الحادثة فيهما كلّها إمّا هي من جهة تأثير ما يتقدّم كلا منها أو من جهة الأمزاج الشخصية ومن هذه الجهة تغاير تأثيرهما لا بالنظر إلى واحدته؟ من قبلهما، فلذلك لا يقال إنهما سبب لمرض بأنفسهما بوجه بل كلا منهما فصلاً صحّة واعتدال إلاّ أنّه إذا نظر إلى الربيع هما؟ يتقدّمه كان أصحّ من الخريف معما يتقدّمه وذلك ورود الحرّ على الأبدان بعد البرد خير من داود؟ البرد عليها بعد الحرّ لأنّ الحرّ إذا ورد عليها بعد البرد والأخلاق فيها هادية غير محتدّة وهائجة وحرارتها الغريزية مجتمعة في البواطن وظواهرها؟ متكاثفة مكتنزة؟ ومستمتها ضيقة خصوصاً الحرّ الربيعي باعتداله فإنّه يرقّق أخلاطها ويسهلها ويبسط حرارتها الغريزية في جميعها بسطاً متساوياً ويرجيء؟ تكاثفها واكتنازها ويفتح مسامتها فيتحلّل فصولها ويقوى أفعالها الظاهرة ولا يبلغ حرّ الضعيف إلى التفسّخ المنفذ لقوّة برده العارض في افقات؟ منه لشدة التكاثف المتقدّم بالبرد المتقدّم ولا لذلك البرد بعد الحرّ والموادّ بالحرّة قد أفادها حدّة ورثة وسرعة لحركة وتنقل فيكشف سطوحها ويحبس ما كان يتحلّل منها بالحرّ المتقدّم ومنفذ فيها نفوذاً يبلغ إلى أعماقها؟ لسعة مسامها فيضعف ضعف؟ حرارتها الغريزية الضعيفة يتحلّل الحرّ المتقدّم لها وجد به إبانها؟ إلى الظاهر ونفوذ البرد [S3 151a] إليها فتعفن الأخلاق إذن ويحدث ضعفاً من الحمّيات والأمراض فهكذا حال الربيع والخريف فإنّهما وإن اشتركا في الاعتدال المذكور إلاّ أنّ الربيع يفصل؟ على الخريف فصل ورود؟ الحرّ بعد البرد على ورود؟ البرد بعد الحرّ وإليه إشارة للمقدّم أبقرات وحكمه بأنّ الربيع أصحّ الأوقات.

المقالة الرابعة

iv. 4

قال أبقرات: ينبغي أن يكون ما يستعمل من الاستفراغ بالدواء في الصيف من فوق أكثر وفي الشتاء من أسفل.

الشك: هذا الفصل المناقض لقوله في الفصل الذي قال فيه الأشياء التي ينبغي أن يستفرغ يجب أن يستفرغ من المواضع التي هي إليها أميل بالأعضاء التي يصلح لاستفراغها لأن جهة الاستفراغ بمقتضي الفصل قد يكون مخالفة؟ للجهة التي المواد إليها أميل في الأعضاء التي تصلح لاستفراغها.

الجواب: أنه إذا قيل في واحد من المزاجات؟ أو الأسنان أو الأجناس السخنة؟ أو الأهوية أو الفصول؟ أو البلدان أو الأبدان أو الأخلاط التي فيها أو في حال أحوالها يجب أن يكون جهة الاستفراغ منه كذا فإنه مع فرض عدم ما يمنع منه وإلا فقد يكون المقتضي للاستفراغ في بدن من جهتين متضادتين؟ ويترجح استعمال الأهم؟ فيها وما يلقي؟ جانب الآخر كما إذا اتفق وجود صفراء زائدة في البدن أمالت الطبيعة إلى الجهة المقصرة؟ من الكبد والفصل صائف؟ فتمقتضي؟ الفصل والفصل ينبغي أن يكون استفراغها من فوق بالقيء ومن جهة الجهة التي هي إليها أميل بالدفع الطبيعي ينبغي أن يكون جهة استفراغها من أسفل بالإسهال لكن هذا أرجح؟ من الأقل يقربه؟ إلى جهة ميل الفصل إلى الخروج عن الطبع فيستعمل في استفراغ هذا دون ذلك، وكذلك لو كان في فم المعدة فضل سوداوي والوقت شتاء رجح استفراغه من فوق نمقتضي؟ جهة الميل الطبيعي على جهة مقتضي طبيعة الفصل والفصل فعلة هذا ينبغي أن يحمل قول المقدم أبقرات فإن كل حكم به على شيء فإن/ بنيت؟ المحكوم به عليه مع عدم المواقع منه ووجود المقتضيات له وإلا لم يثبت الأحكام البتة وبهذا أراد أبقرات في قوله لفظة أكثر حين قال ينبغي أن يكون ما يستعمل من الاستفراغ بالدواء في الصيف من فوق أكثر ليخلص؟ الحكم من الموانع.

iv. 12

قال أبقرات: من كان به زلق الأمعاء فاستفراغه بالدواء في الشتاء من فوق رديء.

الشك: إن كان الزلق حادثاً عن خلط لزج مماسٍ لسطح المعدة الباطن مرخ؟ لها بالاستفراغ له بالدواء من فوق نافع شتاء؟ كان أو صيفاً.

الجواب: هذا يكفي في إخراج القيء بغير دواء فيخرج عن [S3 151b] حكمه ومراده بالاستفراغ الرديء الدواء في الزلق من فوق الاستفراغ الذي أمر فيه بأن يكون الاستفراغ بالدواء من فوق بحكم؟ الفصل كأنه لما ذكر الاستفراغ على راحة؟ بلاه؟ بما ينهي؟ عن استعماله فيه فقال بعد طلوع السعري؟ العبور وفي وقت طلوعها وقبله يعسر الاستفراغ بالدواء ثم ذكر واجب الاستفراغ بالدواء من جهة السخنة فقال من كان يضيف؟ البدن وكان القيء يسهل عليه فأجعل استفراغك إياه بالدواء من فوق وثوق؟ أن يفعل ذلك في الشتاء وقال وأما من كان يعسر عليه القيء وكان من حسن اللحم على حال متوسطة فاجعل استفراغك إياه بالدواء من أسفل

وثوق؟ أن يفعل ذلك في الصيف نعلي؟ ثوق؟ الاستفراغ بها ولا بالدواء من أسفل في الصيف لأن الواجب في استفراغ أخلاطهم فيه أن يكون بالقيء ثم ذكر بعد ذلك مواضع الاحتراز؟ في الاستفراغ بالدواء من فوق وهي؟ الموانع التي يمتنع أن يجري الحكم في الفصلي؟ وغيره على راحة؟ مع إمكان ذلك من جهة الفصل وغيره. فقال فأما أصحاب السلّ فإذا استفرغتهم بالدواء فاحذر أن؟ يستفرغهم من فوق، وكذلك أجرى حكم هذا الفصل أيضاً فقال من كان به زلق الأمعاء في الشتاء فاستفراغه بالدواء من فوق رديء لأن المعدة من موالار؟ ضعيفة؟ مسترخية لا يثبت فيها الغذاء والدواء المقوي ينكر قوة المعدة نكاية شديدة ويجذبه إليها غير الأخلاط المندفعة فيها بالقيء فيزيدها ضعيفاً فربما آلت؟ حالها أن لا يقف فيها الغذاء بعد ذلك بتة بل ندفعه عنها إما إلى فوق أو إلى أسفل فيهلك صاحبها، فلذلك تعين؟ له التنبيه على التحذير من ذلك وقوله في الشتاء زيادة مبالغة في سبب المنع إذا الشتاء أحد الأسباب المانعة من استعمال القيء لغلط المواد فيه وعدم مواتاتها؟ في الجذب والاندفاع لذلك ولضيق مسالكها إلى المعدة لشدة القفة؟ الممسكة فيه.

iv. 18

قال أبقرط: الأوجاع التي من فوق الحجاب تدلّ على الاستفراغ بالدواء من فوق، والأوجاع من أسفل الحجاب تدلّ على الاستفراغ بالدواء من أسفل.

الشك: بالدواء فاحذر أن يستفرغهم من فوق المعلوم أن محلّ؟ مرضهن فوق الحجاب.

الجواب: ما تعلّقت الإشارة بالاستفراغ فيه بالدواء من فوق وهو من فوق الحجاب يغير؟ ما يعلّق؟ به المنع من الاستفراغ فيه بالدواء من فوق وهو من من فوق الحجاب هو ما يستوجب الاستفراغ بالدواء من الأمراض المادية؟ بخروج موادّها من هذه الجهة عن قرب السلّ فهو وإن كان من الأوجاع التي فوق الحجاب لكنّه لا يستوجب في علاجه الاستفراغ بالدواء والإشارة؟ المتعلّقة باستعماله في صاحبه في كلام [S3 152a] أبقرط لا يعلّق لها بعلاجه نفسه بل لموجب آخر اقتضاه البدن من جهة أخرى ولهذا قال وأما أصحاب السلّ فإذا استفرغتهم يعني إذا وجد فيهم موجب الاستفراغ ولم يقل استفراغهم فاختلف إذن الموضوع المحكوم عليه باستفراغ من فوق وإلا استفراغ فارتفع التناقض.

iv. 36

قال أبقرط: العرق يحمى في المحموم إذا ابتدأ في اليوم الثالث أو في الخامس أو في السابع أو في التاسع أو في الحادي عشر أو في الرابع عشر.

الشك: ذكر الثالث والخامس وليس من الأيام البحرانية ولم يذكر الرابع وهو أولى لأنه أولى هذه الأيام بذلك. الجواب: قال جالينوس: يحتمل أن يكون الناسخ الأول تركه أو يكون أبقرط تركه قصداً لأن أكثر الأمراض الحادة جيداً التي يكون بحرانها بعروق يحملها؟ يكون في الثالث والخامس أكثر ممّا يكون في الرابع ولا يكاد يكون بحرانها في الرابع إلا في الندرة وقد وجدت هذا بعد بحث شديد.

وأقول إنّما تركه قصداً وذلك أنه يريد بالحميات المذكورة في الفصل الذي يحمّد فيها ابتداء العروق هذه الأيام لا كلّ الحميات بل الحميات التي يتوقّع فيها العروق وهي الصفراوية نائية؟ كانت أو دائمة لأنّ حركة هذا الخلط بحدوث النوائب عنه يكون في هذه الأيام، وكذلك حكمة الطبيعة للبحران؟ يكون فيها بحركة هذا الخلط فيها فلذلك هذا؟ العرق فيها يكون لأنّها أيام حركة الخلط والطبيعة معاً هذا إذا جرى الأمر فيها على واجبة ولذلك يحمّد إمّا إذا جرى الأمر فيها على خلاف للواجب فإنّ العرق يبتدئ في فيد؟ بهذه الأيام ولذلك لا يحمّد فلذلك إنّ ذكر الأيام المزددة؟ التي حركة هذا الخلط إنّما يكون فيها والقيء الرابع قصداً لأنه لا حركة لهذا الخلط فيه ولذلك إن كان بحران هذه الحمى يريد أن يأتي في أول بحران (..) في آخر الثالث لأنّ حكمه حكم الرابع ولذلك قال العرق يحمّد إذا ابتداء في الثالث أي إذا ابتداء في الثالث وتمّ في الرابع ولذلك إن كان ممّا يلائي في الرابع عشر فإنّه يأتي آخر الثالث عشرة؟ يكون في حكم الرابع عشر لأنه في حدوده ولا من الأسبوع ليس بسبعة بالتمام ولذلك الرابعوع؟ الأول ليس بأربعة بالتمام بل ثلاثة وبشيء فالبحران لذلك يأتي في الثالث لقربه من وقت البهران لاتي؟ في الرابع وحركة الطبيعة لذلك يوم النوبة دون الغترة وفي الثالث عشر كذلك ولقربه من الرابع عشر إلا أنّ الكسر من اليوم الرابع قليل جداً ولا عبرة به فلذلك القيء الرابع وذكر اتیان؟ البهران بالعرق في الثالث وهو من الرابع عشر كسر قليل فلذلك اعتبر اتیان البهران بالعرق في الرابع عشر دونه.

iv. 38

قال أبقرط: وحيث كان العرق من البدن فهو يدلّ [S3 152b] على أنّ المرض في ذلك الموضع. الشك: أو يدلّ على مكان السبب إمّا الذي يندفع منه إلى مكان المرض أو الذي يندفع إليه من مكان المرض كعرق البطيين؟ في الأمراض القلبية والأرييتين؟ في الكبدية.

الجواب: أنّه يريد بالمرض هاهنا سبب المرض فإنّ العرق منه لا من المرض وحيث كان فهو دليله؟ سواء كان الموضع المندفع منه إلى مكان المرض أو المندفع إليه من مكان المرض.

iv. 39

قال أبقرط: وأي موضع من البدن كان بارداً أو حاراً ففيه المرض.
 الشك: هذا كالمناقض لقوله برد الأطراف في الأمراض الحادة دليل رديء وبهذا يرد في غير موضع المرض لأنه
 إنما يكون لأورام عظيمة في الأحشاء هكذا فسره جالينوس وهو الواجب وإذا كان البرد قد يحدث في موضع
 والمرض في موضع لم يصح إطلاق الحكم بلزوم البرد لموضع المرض.
 الجواب: أن المقدّم أبقرط يريد لآلة؟ كل واحد من الحرارة والبرودة على مكان المرض خالياً عن الآخر لا ما
 إذا؟ وجد معاً لأن العلم بذلك حينئذ يكون من دلائل آخر ومن الفرق بين ما إذا؟ كان كل واحد منهما واجباً
 عن المرض بالذات أو بالعرض لأن العلم بذلك زائد على ما ذكره إمّا مع انفراد كل منهما عن الآخر فدلالته
 على ما ذكر بيّنة وأبدأ قال أي موضع من البدن كان بارداً أو حاراً أي أي موضع واحد.

iv. 44

قال أبقرط: من أصابته حمى طويلة فإنه تعرض له إمّا خراجات وإمّا كلال في مفاصله.
 الشك: وغير ذلك من الأمراض المادية فإن أنواعها ليست منحصدة؟ في الخراجات وكلال المفاصل أو أن
 يتحلّل فلا يجذب؟ منها شيء فلذلك ليست قسمته لذلك حاصره؟.
 الجواب: قال جالينوس هذا ليس دائماً بل كثيراً لأن طول الحميات لما لكثرة الأجلط أو لغلظها أو لبردها وإذا
 كانت كذلك فهي يحتاج في نجسها إلى مدّة طويلة فواجب أن يحدث منها ما ذكره.
 وأقول ما ذكره من علّة طول الحميات بالكثرة أو الغلظ أو البرد لا شك في صحته لكنّ الشك في وجوب
 صحّة ما ذكره عنها ولكثريته؟، وأقول في علّة هذا الوجوب إنّ بهذه الأمراض التي ذكرها يكون بحران هذه
 الحميات وانقضاءها هذا إنما يكون عند حركة الطبيعة لدفعها ونفيها؟ عن البدن إلا أنّها لا يتماكن من ذلك
 حيث يخرجها عنها بالكلية أو يحللها فتميّزها؟ وتصرفها؟ إمّا إلى أضعف المجاولات؟ لمكان الفصل أو إلى
 أعضاء ضعيفة بأنفسها كالحوام الرخوة فتحدث الخراجات أو إلى أعضاء عرض لها إلى أن صارت ضعيفة
 كالمفاصل بدوام حركتها يقبل؟ ذلك الفضل؟ فيعرض لها الكلال والوجع هذه علّة حدوث ما ذكره في هذه
 الحميات

iv. 45

[S3 153a] قال أبقرط: من أصابه خراج أو كلال في مفاصله بعد الحمى فإنه يتناول من الطعام أكثر ممّا
 يحتمل.

الشك: قد جعل في هذا الفصل حدوث الخراج والكلال في المفاصل بعد الحمى لزيادة المتناول في الطعام

ولم يعتبر هذا الشرط في الفصل الذي قبله وهو الذي يقول فيه «من أصابته حمى طويلة فإنه تعرض له إما خراجات وإما كلال في مفاصله» بل اكتفى بالحمى ولم يكتف بها في الثاني وعلى ذلك لها أن يكون ذكره لزيادة المتناول في هذا الفصل زائداً أو أن تركه لذكره في الأول ناقضاً.

الجواب: ليس ذكره لزيادة المتناول هاهنا زائداً ولا اخلافاً؟ به من هناك نقضاً لأن زيادة المتناول بعدد الحمى متطاولة كانت أو غير متطاولة قد يكفي في إيجاب الخراج والكلال وذلك لما يتخلف في البدن من الفضلات النية لضعف القوة الهاضمة والحرارة بالحمى المتقدمة وكثرة المتناول ويندفع إلى الأعضاء الضعيفة كما بيناه ويحدث للأمراض المذكورة وهذا سبب؟ منتقل بنفسه كاف في إيجابها. وأما الغاوه؟ له من هناك فلأن سبب الحمى المتطاولة قد يكفي في إيجاب الخراج والكلال كما بيناه وهو أيضاً سبب منتقل وإذا انتقل واحد من السببين لذلك لم يحتج عند ذكره في موضعه إلى ذكر السبب الآخر معه.

iv. 73

قال أبقرط: من كانت منه المواضع التي فيما دون الشراسيف منه عالية فيها قرقرة ثم حدث له وجع أسفل في ظهره فإن بطنه يلين إلا أن تنبعث منه رياح كثيرة أو يبول بولاً كثيراً وذلك في الحميات.

الشك: ليس يلزم مع هذا أن تلين بطنه لجواز أن يكون مخلق هذه المواضع للربيع؟ وحدها وحدوث وجع الظهر معها عند اندفاع شيء منها إلى المعاء الأسفل فيصادف هناك يعلا؟ مجتمعاً فإذا سلكت المريح؟ فيه بالمزاحمة؟ مددته فحدث الوجع ولا يلين البطن وأيضاً انبعثت الرياح لا يمنع لبن الطيز؟ مع وجود الفضل الرقيق من الغذاء وغيره لأنها ليست هي الموحية؟ للبن؟ البطن بل رقة الفضل هي الوجبة له وأيضاً تخصيص ذلك بالحميات دون غيرها لا وجه له لأن ذلك يجوز أن يكون مع الحمى ولا منعها.

الجواب: بل يلزم لبن؟ البطن بالشرط الذي ذكر أبقرط وهو أن يكون ممّا ذكر تموه؟ القرقرة التي ذكرها ولم يذكر في الشك وحينئذ يلزم لبن البطن لأن القرقرة حكمه من الريح والجسم الرطب في مكان التجويف حركة بقوة بشرط خلوه عن العائق عن هذه الحركة وما ذكر تموه؟ لا رطوبة معه ولا خلاء لا اشتعال مكانه بالشغل والريح التي يخرج منه إنما يخرج بالمزاحمة فلذلك لا يلين البطن. وأما الريح فقد يوجب لبن البطن إذا كان معها [S3 153b] رطوبة لأنها تحرك الرطوبة حركة حثيثة؟ بدفعها وتوسعها؟ المجاري بالنفخ فيخرج الرطوبة منها بسهولة. فإذا فارقت الرطوبة وتحلّلت منها وقفت الرطوبة في الأمعاء وليث؟ مدة فيعتدّها؟ الحرارة فيها بتخلييلها منها الشيء المرقّ فلذلك يكون تحلل الريح سبباً مستقلاً؟ يمنع لبن البطن. وأما وجه التخصيص ذلك بالحميات فدلان؟ ما تعلّقت به الإشارة في قوله وذلك في الحميات إنما هو قوله إلا أن ينبعث منه رياح

أو بول كثيراً يعني أنّ حرارة الحمّيات تحلّل الرياح وتفصلها عن الجسم الرطب ولذلك يجتذب بها الكبد الرطوبة الرقيقة للثقل فيميل إلى جهتها ويندفع بعد انفصالها؟ عنها من جهة البول وكلاهما موجب لعدم لين البطن.

iv. 79

قال أبقرط: من كان يرسب في بوله شيء شبيه بالرمل فالحصا يتولّد في مثانته. الشكّ: قال جالينوس ليس يجب متى بال الأسنان؟ رملًا أن يكون تولّد الحصا منه في المثانة لا محالة لكن قد يمكن أن يكون تولّدها في الكلى والخطأ في هذا الفصل بيّن. الجواب: قال جالينوس هذا سهو من الناسخ الأوّل وأقول هذا فصل تمام صحيح لا خطأ فيه ولا سهو فيما يعين له. وذلك أنّ قوله من كان يرسب في بوله شيء شبيه بالرمل فما يريد الرمل الآتي من الكلى ورمل للمثانة سيوية؟ وليس يرمل بالحقيقة لنقضه عن أوصافه لأنّ رمل أهل أحّم اللون أو أصفر وفيه خشوته؟ وثقله تامّ ورمل المثانة قاصر في جميع هذه فلهذه جعله المقدّم شبيهاً بالرمل وخصّه بالقصد بالمثانة.

iv. 82

قال أبقرط: من خرجت به بثرة في إحليله فإنّها إذا انفتحت وانفجرت انقضت علته. الشكّ: وكذلك لو خرجت له في موضع غير الإحليل وانفجرت انقضت علته. قال جالينوس وقد يكون انقضاءها بالتحليل وأصحّ القولين عندي الثاني. الجواب: قال جالينوس إنّه يريد بالعلة هاهنا غير البثرة وهي ما يحدث عنها أسرّ البول وذلك إذا كان حدوثها في داخل الإحليل وهذا الجواب صحيح لكن بتقدير وشرط أمّا التقدير فإن يكون قد تبع البثرة أسرّ البول وأمّا الشرط فإن يكون حدوث البثرة في تجويف الإحلال؟ فيكون تقدير الفضل هكذا من كان به أسرّ البول لبثرة في مجرى الإحليل فإنّها إن انفجرت انقضت علته. قال جالينوس وقد يكون انقضاءها بالتحليل أيضاً يسبق بالأسرّ تحلّل بالبثرة لأنّه يحتاج أن يكون بتمهّل لحاجة التحلّل والتحللاً إنّما يكون [S3 154a] قليلاً قليلاً والمثانة لا محتمل ما يجتمع فيها في مدّة التحلّل من الثانية؟ فيهلك العليل قبل استكمال تحلّل البثرة السادة؟ ولا كذلك مع الانفجار زال العائق؟ فزال الأسرّ وانقضت العلة سريعاً وهذا قصد المقدّم بقوله انقضت علته أي سريعاً فثبت أنّ القول الذي ذهب إليه المقدّم بالانفجار أصح.

[P8 37b] المقالة الخامسة

v. 69

قال أبقرط: إنّ النافض أكثر ما يبتدئ في النساء³⁰ من أسفل الصلب ثمّ يتراقى في الظهر إلى الرأس وهي أيضاً في الرجال يبتدئ من خلف أكثر ما يبتدئ من قدام مثل ما يبتدئ من الساعدين والفخذين والقدمين³¹. الشك: إذا استوى الرجال والنساء في أكثرية ابتداء حدوث النافض من خلف فلا وجه لتخصيص ذلك بهنّ ثمّ بهم دون إطلاق الحكم بذلك من غير تخصيص حيث لا تخصيص وجه.

الجواب: قال جالينوس³² إنّّه يريد بالتخصيص³³ بيان أولوية³⁴ حدوث ذلك بالنساء على الرجال لبردهنّ لأنّ ابتداء النافض يكون من الموضع [P8 38a] الأبرد من البدن ومؤخر البدن أبرد من مقدّمه، فلذلك اختصّ ظهور ابتداء النافض منه والنساء أبرد فهنّ بهذه الحال أولى، وفي هذا نظر وهو أولوية ابتداء حدوث النافض من الصلب في النساء ينبغي أن يكون فيما سببه بلغمي أو ما يضاهيه. أمّا ما سببه صفراوي فابتداء الأفعال فيه من أصلاب الرجال فينبغي أن يكون أولى من ابتدائه من أصلاب النساء لاستعدادهم بحرارة أمزجتهم للانفعال عن المجانس وشدة الحسّ بالحرارة على البرودة المغلظة للروح، وعلى هذا لا يصحّ الحكم بأنّ ابتداء النافض من أصلاب النساء يكون أولى على الإطلاق. وجوابه كيف كان حدوث النافض لا بدّ فيه من البرد إمّا بسبب مبرد بالذات كالبلغم أو بالعرض كالصفراء إذا هرب الحارّ الغريزي منه عند مفاجاته الأعضاء، وإذا كان لا بدّ فيه من البرد فابتداء الانفعال من أصلاب النساء أولى لتتمام استعدادهنّ له عن الرجال.

30. S3. الشتاء: P8 [النساء]

31. cf. Hu's version: النافض أكثر ما يبتدئ في النساء من أسفل الصلب ثمّ يتراقى في الظهر إلى الرأس وهي أيضاً في الرجال تبتدئ من خلف ممّا تبتدئ من قدام مثل ما قد يبتدئ من الساعدين والفخذين، وذلك أنّ الجلد أيضاً في مقدّم البدن متخلخل ويدلّ على ذلك الشعر.

32. There is no corresponding sentence in Galen's commentary.

33. S3. التخصيص: P8 [بالتخصيص]

34. S2. اواله: P8 اولاه: correx: [أولوية]

v. 70

قال أبقرط: من اعتراه الربع فليس يكاد يعتريه التشنج وإن اعتراه التشنج قبل الربع ثم حدث به الربع به سكن عنه التشنج.

الشك: ليست مادة الربع هي مادة التشنج حتى إذا حدث الربع كان في حدوثها أمان من التشنج بانصراف مادتها عن العصب. فإن مادة الربع سوداوية ومادة التشنج لزجة بلغمية. وأما حدوث الربع بعد التشنج فليس يمتنع أن يسكنه لا من جهة ثقل المادة لكن من جهة الحمى بانضاجها وتحليلها لمادة التشنج كما قال أبقرط في الفصل الذي يقول فيه لأن تكون الحمى بعد التشنج³⁵ خيراً من أن³⁶ [P8 38b] يكون التشنج [S3 154b] بعد الحمى. وإذا كان كذلك لم يبعد حدوث التشنج بعد الربع.

الجواب: المقصود بالتشنج في كلام أبقرط هاهنا ليس هو اجتماع العصب إلى ذاته بسبب ذاته لكن المقصود به التشنج العارض لآفة في الدماغ بسبب سوداء فيه كالصرع السوداوي، وذلك الحكم على عدم حدوث التشنج فيه بعد الربع لانصراف مادته عن الدماغ إلى مكانها. وإذا حدث الربع بعد حدوثه أمكن التخلص منه، وذلك على طريق انتقال المادة لا على طريق انتقال المزاج.

v. 72

قال أبقرط: من كان به يرقان فليس يكاد يتولد فيه الرياح.

الشك: إلا اليرقان السددي الحادثة شدته فيما بين مجري المرارة والأعضاء فتحتبس فضلات الهضم المعدي المحتاجة في اندفاعها إلى لدغ الصفراء المنحدرة من المرارة إلى الأمعاء وغسلها فيتولد عنها الرياح فيها، ولذلك يتبعه الغرغرة والنفخ.

الجواب: مراد أبقرط باليرقان المنافي لتولد الرياح الحادث على طريق تولد الفضل للصفراوي في آلات تولد منه لاستحالية مزاجها إلى مزاج مناسب لتولده من تلك الآلات لا العارض لعارض غير مناسب له في غيرها فيكون في هذه الحال عرضاً تابعاً لمرض في غير آلة تولد سببه، وذلك بنا في تولدها بتلطيف المزاج الحار لموادها ولها وتحليلها، وعلى حكمه صح قول المقدم وتوجه.

35. [لأن تكون الحمى بعد التشنج] in marg. P8, S3: om. P8.

36. [أن] P8: om. S3.

[S3 154b, l. 13; P8 38b, l. 18] المقالة السادسة

vi. 9

قال أبقرط: البثور العراض لا يكاد يكون معها³⁷ حكة الشك: يقدح في صحة [P8 39a] إطلاق هذا القول بالشرى، فإنه بثور عراض منبسطة كثيراً وقد يكون معه من الحكة ما لا يحتمل. الجواب: هذا يحمل من قول المقدم أكثر ما، لأن واجب الأمر في أمثال هذه البثور أن لا تكون معها حكة لغلظ خلطها ولذلك لا يدق رؤوسها بل تنبسط، فإن وجدت معها الحكة فإنما ذلك لمخالطة من خلط مريء أو لملوحة عارضة، وذلك على خلاف الواجب لما يفعل من المواد العراض في هذا، فلذلك يحمل الأمر في هذا على الأكثر ويصح.

vi. 37

قال أبقرط: إذا ظهر الورم في الحلقوم من خارج فيمن اعترته الذبحة كان دليلاً محموداً. الشك: إلا أن يكون ظهوره لعموم السبب الجهتين الباطنة والظاهرة. الجواب: أن أبقرط يريد بذلك عود المادة من الباطن إلى الظاهر بعد حدوث الذبحة، وكذلك «إذا³⁸ ظهر» أي إذا خرج من الباطن إلى الظاهر، وذلك يدل على انتقال السبب أو ميله عن الباطن، فهو لذلك دليل محمود.

vi. 47

قال أبقرط: من احتاج إلى الفصد أو شرب الدواء فينبغي أن يسقى الدواء أو يفصد في الربيع. الشك: وقد يحتاج إلى ذلك في الخريف ولا يمهل يوماً واحداً ولا لحظة، [S3 155a] فإن لم يعاجل بالفصد أو الاستفراغ بالدواء سبق التلف، ومع ذلك لا يجوز التأخر إلى الربيع. الجواب: قال جالينوس زاد في هذا الفصل وقال «إنما هو في الصحيح الذي إن لم يستفرغ بدنه مرض³⁹».

37. P8: om. S3. معها

38. S3. إذ P8: إذا

39. من البين أن كلام أبقرط في هذا cf. Hu's version: [إنما هو في الصحيح الذي إن لم يستفرغ بدنه مرض

وأقول: وهذا الصحيح⁴⁰ لكنّه قد يوجد في البدن أسبابٌ أوشكُ أن ستمرض إلّا⁴¹ في وقت معيّن. فإن لم يبادر إلى إخراجها بالفصد وبالإسهال أتلفت إن أخر أمرها [P8 139b] إلى الربيع. وإنّما الصحيح أن يقال في موضع «من احتاج إلى الفصد أو شرب الدواء» «من اعتاد الفصد أو شرب الدواء من الأصحاء». فينبغي أن يكون ذلك في الربيع لا في الصيف لكثرة التحلّل فيه ولا في الخريف لقلّة الدم فيه ولا في الشتاء لغلظ الأخلاط فيه بل في الربيع الذي هو أصلح الأوقات لذلك لسيلان الأخلاط وانبساطها، وبذلك ينشرح كلام المقدم

المقالة السابعة

vii. 3

قال أثقراط: حدوث الفواق وحمرة العينين بعد القيء دليل رديء. الشك: إلّا أن يكون الفواق لبقية من الخلط الذي كان في المعدة يابس؟ والحمرة لانخراق بغض عروق الملتحم بحركة العينين المزعجة بالقيء. الجواب: إذا كانا لذلك فليسا بعلامة رديئة لكنّه لم يرد هذا بل أراد بذلك إذا كان الفواق والحمرة عرضين بالعين؟ لحال واحدة كالورم يفتح؟ بأنّ المعدة بسدّة الحركة للقيء فتأذى العصب الآتي إليه وتأذى الدماغ بشركه وبعده؟ حمرة العينين فحينئذ يكون دليلاً رديئاً إمّا إذا كان كلّ واحد منهما عنهما؟ تابعاً لحال غيرهما؟ تبعد الآخر كما ذكر الشك فملاؤ؟ لهذا ذكرهما بالواو العاطفة ليكونان كالدليل الواحد على المدلول عليه.

vii. 34

قال أثقراط: من كان فوق بوله عيب؟ دلّ على أنّ علته في الكلى وأنذر منها بطول. الشك: العيب؟ دليل الرطوبة اللزجة مع الرياح وليست خاصّة بالكلى دون ما قبلها من الأعضاء. الجواب: أنّه وإن كان العيب من مدلولات غلل أعضاء أخرى غير الكلى يوجد بها أسبابها كالكبد والعروق

الفصل فيمن كان صحيح البدن بعد، إلّا أنّه إن لم يسفرغ بدنه مرض.

40. [الذي إن لم يستفرغ بدنه مرض. » وأقول: وهذا الصحيح in marg. P8, S3: om. P8.

41. S3: لا P8: om. P8: supra lin. P8: إلّا

والمعدة فإنّ كلّ عضو ضعيف يرسل؟ إلى غيره فضله يكون بعده عضو قوي قد يمكن القوى إصلاح ما يأتيه من فضل الضعيف الذي قبله متى كان تقصيره في إتمام؟ فعله فيه إلّا الكلى فإنّه ليس بوها؟ عضو إذا قصر فعلها في المائية أمكنه استدراك تقصيرها فصارت دلالة العيب لازمة لعلّة الكلى وغير لازمة لغيرها فلذلك جعلها المقدّم أبقرط من الأدلّة الخاصّة بالكلى دون غيرها.

vii. 35

قال أبقرط: ومن رأى فوق بوله دسم جملة دلّ على أنّ في كلاه علّة حادّة. الشكّ: الدسم يكون لا ذابه الحرارة [S3 155b] لشحم البدن فلذلك انخصّ حرارة الكلى دون غيرها من أعضاء البدن. الجواب: أنّه لم يهمل ذلك حتّى يدخل على كلامه الشكّ بل فصل الدسم الخارج من الكلى عن الخارج من البدن بقوله جملة. وذلك أنّ الخارج من البدن ينحلّ ويخرج مع البول قليلاً قليلاً كلّما خرج شيء من البول والخارج من الكلى يخرج دفعة جملة في؟ يفرغ؟ وينقطع إلى حيث يذرب منه شيء آخر.

تمّ الكتاب

والحمد لله وحده وصلواته على سيّدنا محمّد وآله وسلّم تسليماً كثيراً
وكان الفراغ من تعليقه ليوم سمعة ممن شهر ربيع الأوّل سنة
ثمان وتسعين وستّمائة الأهمّ أجره كاتبه وعاقبه
وجميع المسلمين.